علي مصلح مرشد راجح

اختلاف القطاع الخارجي في اقتصاديات الدول الاسلامية اسبابة ووسائل علاجه في الاقتصاد الاسلامي

0241هجري

الاقتصاد الاسلامي

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة أم القرى

كلية الشريعة والدراسات الإسلامية

قسم الدراسات العليا الشرعية

شعبة الاقتصاد الإسلامي

اختلال القطاع الخارجي في اقتصاديات الدول الإسلامية أسبابه ووسائل علاجه في الاقتصاد الإسلامي

(دراسة مقارنة)

رسالة لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد الإسلامي

مقدمة من الطالب:

علي مصلح مرشد راجح

إشراف سعادة الدكتور:

محمد بن علي العقلا

١٤٢٠هـ

ملخص الرسالة

الحمد لله وكفى والصلاة والسلام على عباده الذين اصطفى   ثم أما بعـــد :

إن الهدف من هذا البحث هو بيان الاسباب الفعلية لاختلال القطاع الخارجي في اقتصاديات الدول الإسلامية ،ثم بيان علاج هذا الاختلال من وجهة نظر الاقتصاد الإسلامي.

وقد تكون هذا البحث من مقدمة ،وتمهيد،وثلاثة فصول،وخاتمة،وذلك على النحو التالي :ـ

المقدمة وشتملت على سبب اختيارالموضوع واهميته والمنهج المتبع في البحث وهدف البحث.

الفصل التمهيدي: ـ وتناول مفهوم ميزان المدفوعات ومكوناته

الفصل الاول: ـ وتناول أنواع الاختلال الخارجي وأسبابه وآثاره

الفصل الثاني:ـ وتناول وسائل علاج الاختلال في الاقتصاد الوضعي

الفصل الثالث:ـ وتناول الوسائل المقترحة لمعالجة الاختلال في الاقتصاد الإسلامي

الخاتمة: ـ وشتملت على النتائج التي توصل اليها البحث ومن أهمـها:

١ـإن السبب الرئيسي للاختلال المستمر في موازين مدفوعات الدول الإسلامية يرجع أساساً إلى الاختلال الهيكلي والذي يتميز بأنه ليس مؤقتا وإنما هو قائم ومستمر يتعلق بظروف الطلب والعرض الدوليين،وبالعوامل الرئيسية التي تؤثر بالتالي في القدرة الإنتاجية ،أوالاستهلاكية للدولة،وهي عوامل راسخة وليست عارضة .

٢ـ على الدول الإسلامية المنتجة للموادالاولية أن لاتعمد إلى تصديرها على هيئة مواد خام، وانما تعمل على الاستفادة منها في تنويع هيكلها الانتاجي ،وذلك بتصنيع تلك المواد .

٣ـ العمل على سرعة تحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية ، لأن عالم اليوم عالم تكتلات اقتصادية عملاقة تفاوض من مركز قوة ،وتحقق أهدافها على حساب الدول الاخرى التي ليس لها الموقف التفاوضي نفسه .

وصـلى الله على سيـدنا محمـد وعلى آلـه وصحبـه وسلم تسليماًكثيراً .

الطالب	المشـرف	عميد كلية الشريعة والدراسات لإسلامية
علي مصلح مرشد راجح	د/محمد بن علي العقلا	د/محمـد بن علـي العقـلا

المقـــــدمـــــة

الحمد لله الذي علّم بالقلم، علّم الإنسان ما لم يعلـم، والصـلاة والسـلام علـى خير من بالفصحى تكلم، نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم، أما بعد:

فإن من أهم ما أوجبه الإسلام على المسلمين إعداد القوة اللازمة؛ لرفعة هـذا الدين، قال تعالى:﴿ وأعدوا لهم مااستطعتم من قوة ومن رباط الخيـل ترهبـون بـه عدو الله وعدوكم ﴾[١] ، ومن أشكال هذه القوة: القوة الاقتصادية التي تتمثل في دفع جهود التنمية الاقتصادية، وصناعة الأسلحة الحربية، ولما كانت التجـارة ذات صلة وثيقة بعملية التنمية الاقتصادية بتوفيرها للمواد الخام، وتسـويقها للمنتجـات، وتوفيرها للمال اللازم لتمويل العمليات الإنتاجية....إلخ، فإننا نجد الشارع الحكيم يحث عليهـا، ويرغب فيها، قال تعـالى:﴿ وآخـرون يضربـون في الأرض يبتغـون من فضل الله وآخرون يقاتلون في سـبيل الله ﴾[٢] ، قـال القرطـبي-رحمـه الله-: "...فكان هذا دليلا على أن كسب المال بمنزلة الجهاد؛ لأنـه جمعـه مـع الجهـاد في سبيل الله"[٣] ، وقال ابن مسعود-رضي الله عنـه-:" أيمـا رجـل جلـب شيئا إلى مدينة من مدائن المسلمين صابرا محتسبا، فباعه بسعر يومه كان له عنـد الله منزلـة الشهداء وقرأ﴿ وآخرون يضربون في الأرض...﴾"[٤]، وقال ابن عمر-رضـي الله عنهما-:" ماخلق الله موتة أموتها بعد الموت في سبيل الله أحـبّ إليّ مـن المـوت بين شعبتي رحلي أبتغي من فضل الله ضاربا في الأرض"[٥] ، وروي عن ابن عمـر قـــال: قـال رسول الله ﷺ :((التاجـر الصـدوق الأمـــين المسلـم مـع النبيـين

---

(١) سورة الأنفال، آية رقم ٦٠ .

(٢) سورة المزمل، آية رقم ٢٠ .

(٣) الإمام ابوعبدالله القرطبي((الجامع لأحكام القرآن)) دار الفكر بيروت،١٤١٥هـ١٩٩٥م، ٥١/١٩.

(٤) المرجع السابق، ٥١/١٩-٥٢.

(٥) المرجع السابق، ٥٢/١٩.

والصديقين والشهداء يوم القيامة))[1] ، والأحاديث في هذا الباب كثيرة مما جعل بعض الفقهاء يفضلون التجارة على الزراعة، والصناعة.

وتعتبر التجارة الخارجية من الوسائل التي لايمكن الاستغناء عنها في كل العصور، فعلى الرغم من التقدم العلمي والتقني، وضخامة الثروات لبعض الدول في هذا العصر إلا أننا لانجد دولة واحدة تقوم اقتصادياتها على اساس من الاكتفاء الذاتي، أي أنها تنتج كافة السلع والخدمات التي يحتاج إليها المقيمون فيها دون أن تكون في حاجة إلى أن تستورد أي شيء من باقي دول العالم، ودون أن تكون في حاجة إلى تصدير فائض إنتاجها كضرورة لاستمرار النشاط الإنتاجي لديها، فعبر التجارة الخارجية تستطيع الدول تصريف فوائضها الإنتاجية، وتحصيل العملات الأجنبية اللازمة لتمويل مستورداتها من شتى السلع الضرورية واللازمة لعملية التنمية الاقتصادية فيها، والرسول صلى الله عليه وسلم كان يحث عليها وينهى عن كل ما يعوقها ويثبطها، ومن ذلك نهيه عن تلقي الركبان، وبيع الحاضر للباد، ونجد من العلماء من يفضلها على التجارة الداخلية لما فيها من المنافع، يقول القرطبي–رحمه الله–عند تفسير قوله تعالى:﴿ ياأيها الذين آمنوا لاتأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم ﴾[2] :" التجارة نوعان: تقلب في الحضر من غير نقلة ولاسفر، وهذا تربص واحتكار، قد رغب عنه أولو الأقدار، وزهد فيه ذوو الأخطار، الثاني: تقلب المال بالأسفار، ونقله إلى الأمصار، فهذا أليق بأهل المروءة، وأعم جدوى ومنفعة "[3] .

---

[1] الإمام أبوعيسى محمد بن عيسى الترمذي((سنن الترمذي))كتاب البيوع، باب: ماجاء في التجار وتسمية النبي إياهم ٣/٥١٥، إحياء التراث العربي، بيروت، ط: بدون .

[2] سورة النساء، آية رقم ٢٩ .

[3] القرطبي((الجامع لأحكام القرآن)) ٥/١٠٦ .

لكن يجب أن نعلـم أن الإسـلام إذ يقـرر ذلـك لايبيح ممارستها دون قيود وضوابـــط، بل حدد ذلك وقيده بمبدأ الحلال والحرام، وعدم الغش والاحتكار، ووضع شروطا لمعاملة المسلمين مع الكفار.

دوافع اختيار الموضوع وأهميته:

إن أهمية هذا الموضوع البالغة دفعتني لاختيـاره ليكـون مجـال بحثي ودراسـتي خلال هذه المرحلة، وإن من أهم ما دفعني لذلك ما يلي:

١-مكانة قطاع التجارة الخارجية لكل الدول الإسـلامية ومـا يعكسـه مـيزان المدفوعات من قوة أو ضعف على الاقتصاد القومـي ، بـل إن جـل الـدول تعتمـد اعتمادا كليا على قطاع التصدير، إذ إنه يحقق دخلا للدولة يفوق ما يحققه قطـاع الاستثمار والإنفاق مجتمعين.

٢-الشروط القاسية والمجحفة التي يشـترطها كـل مـن صنـدوق النقـد الـدولي والبنك الـدولي علـى الـدول الإسـلامية، ويفـرض عليهـا سياسـات تتعـارض مـع عقيدتها وشريعتها الإسلامية، كل ذلك بحجة معالجة اختلال ميزان المدفوعات.

٤-لجوء الدول الإسلامية إلى القروض الربوية؛ لسـد الفجـوة بـين صادراتهـا ووارداتهـــــا.

٥-تدهور معدلات التبادل التجاري الدولي لصادرات الدول الإسلامية الأمـر الذي جعل علاقات التبادل التجاري الدولي تميل في غـير صـالح الـدول الإسـلامية وتسبب في استنزاف ثرواتها ومواردها الاقتصادية، بالإضافة إلى مقابلـة صـادرات الدول الإسلامية بأسواق احتكارية تحول بينها وبين تحقيق الأسعار المناسبة لها.

٦-تعمد الدول الصناعية المتقدمة على استخدام السلع الضروريـة الـتي تنفـرد بإنتاجها وعلى رأسها الأسـلحة، والمـواد الغذائيـة كسـلاح للضغـط علـى الـدول الإسلامية؛ لتحقيق مآربهـــا.

٧-الآثار السلبية للاختلال على اقتصاديات الدول الإسلامية مثـل أثـره علـى الدخل القومي، وعلى قيمـة العملـة المحلية، وعلـى الاحتياطيـات الدوليـة، وعلـى المديونيـة الدوليـــــــــــة.

٨-بالإضافة إلى ما سبق فإن ميزان مدفوعـات أي دولـة يعتـبر مـرآة لهـا قبـل الدول الأخرى، فمن خلاله يتم التعرف علـى الوضـع الاقتصـادي الداخلـي لكـل دولة، ومدى اعتمادها علـى العـالم الخـارجي، ومـا هـي الـدول الـتي تمثـل سـوقا لمنتجاتها، وطبيعة العلاقات الاقتصادية لهذا البلد مع كل دولة من دول العالم.

ومع هذه الأهمية البالغـة للموضـوع إلا أنـه لم يحظ بالدراسـة المستفيضة في الرسائل العلمية، و لم يعط حقه من البحث المتعمـق الـذي يتناسـب وأهميتـه، وإن كان هناك بعض الكتابات فإنها بشكل موجز لايتعدى بعضها صفحات معدودة، وإدراكا مني لأهميته، وحاجة الدول الإسلامية إليه، فقد رأيت أن يكون موضوع رسالتي لنيل درجة الماجستير رغم ما يكتنفـه مـن غمـوض، ومـا يقـف دونـه مـن صعوبات، راجيا من ا الله العون والسداد، ومن سعادة مشرفي التوجيه والإرشاد.

أهداف البحث:

إن الأهداف التي سعى هذا البحث من أجل الوصول إليها مايلي:

١-الكشف عن الآثار الاقتصادية لاختلال القطـاع الخـارجي في اقتصاديـات الدول الإسلامية على بعض المتغيرات الكليـة، مثـل: أثـره علـى الدخـل القومـي، والاحتياطيات الدولية، وغيرها.

٢-الكشف عن الأسباب الفعلية والحقيقية لهذا الاختلال.

٣-تسليط ضوء الحكم الشرعي علـى وسـائل عـلاج الاختـلال في الاقتصـاد الوضعي؛ للوقوف على إمكانية العمل بهـا مـن عدمـه وذلـك مـن خـلال معرفـة الأحكام الشرعية المستمدة من الكتاب والسـنة والإجمـاع، أو مـن خـلال إضفـاء رؤية اقتصادية شرعية.

٤-بيان أن تخلف الدول الإسلامية اقتصاديا ليس لكونها دول إسلامية، وإنما لأنها في حقيقة الأمر لاتطبق الشريعة الإسلامية في شؤنها الاقتصادية واستغلال مواردها الطبيعية، وأن قوتها وعزتها واستعادة مجدها، وحل جميع مشكلاتها يتوقف على التزامها بتطبيق الشريعة الإسلامية واتحادها وتكاملها الاقتصادي؛ لمواجهة التكتلات الأخرى.

٥-إمكانية استعادة توازن موازين مدفوعات الدول الإسلامية إذا هي طبقت الاقتصاد الإسلامي.

منهج البحث:

سار هذا البحث وفق المنهج التالي:

١-عرض وتحليل للخصائص الاقتصادية المشتركة للدول الإسلامية، وعقد بعض المقارنات مع الدول الأخرى.

٢-استخدام البيانات الاحصائية للتعرف على وضع القطاع الخارجي في اقتصاديات الدول الإسلامية.

٣-استعراض وسائل علاج اختلال ميزان المدفوعات في الاقتصاد الوضعي.

٤-بيان موقف الاقتصاد الإسلامي من هذه الوسائل وذلك بالاعتماد على مصادر الشريعة الإسلامية من كتاب وسنة وإجماع مع الإفادة من المراجع الفقهية المعاصرة، وآراء الباحثين في الاقتصاد الإسلامي.

٥-من خلال العرض والتحليل والمناقشة، تم وضع نموذج مقترح لعلاج الاختلال الخارجي في اقتصاديات الدول الإسلامية.

٦-فيما يتعلق بالمراجع تم الرجوع إلى المؤلفات الفقهية، وكتب الحديث ، والمراجع الاقتصادية، والتقارير والإحصائيات، والدوريات، والبحوث المتخصصة في كل نقطة من نقاط البحث.

وقد سار هذا البحث وفق الخطة التالية:

خطة البحث:

يتكون هذا البحث من مقدمة، وتمهيد، وثلاثة فصول رئيسية، وخاتمة، مفصلة على النحو التالي:

المقدمة: وتشتمل على سبب اختيار الموضوع، وأهميته، والمنهج المتبع في البحث، وخطة البحث.

فصل تمهيدي: مفهوم ميزان المدفوعات ومكوناته، ويشتمل على ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: مفهوم ميزان المدفوعات.

المبحث الثاني: مكونات ميزان المدفوعات.

المبحث الثالث: التوازن في ميزان المدفوعات.

الفصل الأول: الاختلال الخارجي، أنواعه، وأسبابه، وآثاره، ويشتمل على ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: خصائص اقتصاديات الدول الإسلامية.

المبحث الثاني: أنواع وأسباب الاختلال في ميزان المدفوعات.

المبحث الثالث: الآثار الاقتصادية للاختلال الخارجي في اقتصاديات الدول الإسلامية

الفصل الثاني: وسائل علاج الاختلال في الاقتصاد الوضعي، ويشتمل على أربعة مباحث:

المبحث الأول: نظريات التوازن في ظل الأنظمة النقدية المختلفة.

المبحث الثاني: النظرية الكينزية في توازن ميزان المدفوعات.

المبحث الثالث: سياسات التوازن في برامج التصحيح الاقتصادي المعاصر .

المبحث الرابع: موقف الاقتصاد الإسلامي من وسائل معالجة الاختلال في الاقتصاد الوضعي.

الفصل الثالث: الوسائل المقترحة لمعالجة الاختلال من وجهة نظر الاقتصاد الإسلامي، ويشتمل على مبحثين:

المبحث الأول: الوسائل المقترحة لمعالجة الاختلال داخليا.

المبحث الثاني: الوسائل المقترحة لمعالجة الاختلال خارجيا.

الخاتمة: وتتضمن أهم النتائج والتوصيات التي توصلت اليها من خلال البحث.

وختاما فإخراج الرسالة بهذه الصورة-التي أرجو أن تكون مقبولة- لم يكن بالأمر السهل بالنسبة لي؛ لكوني طالب مبتدئ أولا، ولصعوبة الموضوع ودقته ثانيا، ولقلة المراجع المتخصصة فيه ثالثا، فعلى الرغم من الجهد الذي بذلته إلاّ أنني لم أقف على بحث أو مقال مستقل يتناول موازين مدفوعات الدول الإسلامية من قبل المتخصصين في الاقتصاد الإسلامي فضلا عن كتاب، وإن كان هناك معلومات عن الموضوع فهي جزئيات قليلة متناثرة في مختلف الدراسات الاقتصادية، إضافة إلى تلك الصعوبة فهناك صعوبة أخرى وهي التباين الكبير لبعض البيانات الإحصائية المطلوبة بين الإحصائيات المحلية والإقليمية والدولية مما يجعل الترجيح بينها غاية في الصعوبة، والله وحده يعلم كم بذلت من جهد لتخطي هذه الصعوبات، وبعد: فما كان في هذا البحث من صواب فهو من توفيق الله عز وجل أولا وآخرا، وأحمد الله على ذلك، ثم بفضل متابعة وتوجيه استاذي الفاضل سعادة الدكتور/محمد بن علي العقلا، وما كان من خطأ فهو من غير قصد مني، وأسأل الله أن يتجاوز عني، وأن لايحرمني الأجر والمثوبة إنه سميع مجيب .

فصـــل تمهيـدي

مفهوم مـيـزان المـدفوعـات، ومكـوناته

إن العلاقات الاقتصادية الدولية بين الدول حقيقة واقعة اليوم، ولايوجـد في عالمنا الحالي اقتصاد مغلق تماما ، أي ليس له تعامل مع العـالم الخـارجي . وتحـدث المعاملات الاقتصادية الدولية عن طريق استيراد وتصدير السلع والخدمات ورؤوس الاموال، وينتج عن تبادل السلع والخدمات ، وكذلك عن انتقـال رأس المـال بـين الدول أن تنشأ حقوق والتزامات لكل دولة طرف الدول الاخرى، وتسـجل كـل دولة نتيجة هذا التبادل في قائمة يظهر في أحد جوانبها الحقوق التي تنشـأ للدولـة، وفي الجانب الآخر الديون التي على الدولة أن تسددها، وهذا السجل يعرف بميزان المـدفوعـــــات.

وعليه فإن هذا الفصل يهدف إلى بيان مفهوم هذا الميزان، ومعرفة مكوناتـه، والجوانب المتعلقة به، وذلك من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: مفهوم ميزان المدفوعات.

المبحث الثاني: مكونات ميزان المدفوعات.

المبحث الثالث: التوازن في ميزان المدفوعات.

المبحث الأول: مفهوم ميزان المدفوعات:

لازال الفكر الاقتصادي يتأرجح بين استعمال تعبيرات مختلفة للدلالة على ظواهر متداخلة، بل وعلى نفس الظاهرة أحيانا وفي موضوع بحثنا نجد تعبيرات كثيرة مثل:

الميزان الحسابي **Balance des Comptes.**

وميزان الحسابات الدولية **Balance of International Accounts**

وميزان المدفوعات **Balance of payments**

وغيرها تستعمل في معان متقاربة ومتشابكة من مؤلف لآخر في الدول المختلفة، وسوف نختار في هذا المبحث تعبير ميزان المدفوعات؛ على اعتبار أنه الأكثر شيوعا وانتشارا في العالم.

فما هو ميزان المدفوعات؟ وما المقصود بهذا الميزان؟

المطلع على الكتب الاقتصادية بصفة عامة وكتب الاقتصاد الدولي بصفة خاصة يجد الكثير من الاختلاف اللفظي في تعريف ميزان المدفوعات، وهذا شأن العلوم الاجتماعية كلها وإن كان المضمون يبدو قريبا جدا إلا أن بعض التعريفات أكثر دقة من البعض الآخر، ويمكن أن نجمل ذلك بأربعة تعاريف لميزان المدفوعات مع بيان من يميل إلى هذا التعريف، أوذاك.

التعريف الأول:

ميزان المدفوعات: هوالمعبر عن شكل العلاقات المادية بين الدول، وبمعنى آخر: هو الذي يمثل في جانبيه حقوق الدولة والتزاماتها قبل الدول الخارجية[1] .

---

[1] د/عبدالرزاق حسن ((ميزان المدفوعات المشكلة وأساليب المواجهة)) ملتقى صفاقس الدولي-ندوة-تنظيم قسم البحوث بالاشتراك مع فريق البحث في الاقتصاد والتنمية كلية العلوم الاقتصادية والتصرف، الناشر: التعاضدية العمالية للطباعة والنشر صفاقس تونس ١٩٨٨م ص٣١٣، وانظر أيضا: د/محمد زكي شافعي((مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية))، الناشر: دار النهضة العربية القاهرة، الطبعة بدون، ص٥٧ .

لاشك أن معظم بنود ميزان المدفوعات إما حقوقا للدولة، أوالتزامات عليها، ومع ذلك توجد بنود يتظمنها ميزان المدفوعات لاتمثل حقوقا للدولة ولاالتزامات عليها مثل المنح والهبات، وعلى هذا يعتبر التعريف غير جامع .

التعريف الثاني:

ميزان المدفوعات الدولية لأي بلد هو: بيان حسابي يسجل قيم جميع السلع والخدمات والهبات والمساعدات الأجنبية وكل المعاملات الرأسمالية وجميع كميات الذهب النقدي الداخلة والخارجة من هذا البلد خلال فترة معينة من الزمن((عادة سنة)) أي أن ميزان المدفوعات هوتقرير يأخذ في الحسبان قيم جميع العمليات الاقتصادية التي تتم بين البلد وبقية البلدان المتعاملة معه[1] .

يعاب على هذا التعريف أنه لم يبين المعيار الذي يمكن أن نميز به من ينتسب إلى هذا البلد ممن لاينتسب إليه، هل المعيار هو الجنسية،أم الإقامة الدائمة، أم ماذا؟

التعريف الثالث:

يعرف صندوق النقد الدولي (**I. M. F**)

International Monetary Fund

ميزان المدفوعات على أنه(بيان إحصائي عن فترة زمنية معينة، ويشمل على :-

أ-المعاملات السلعية، والخدمات، وعوائد الدخل بين اقتصاد معين والعالم الخارجي.

[1] د/عبدالرحمن يسري((مقدمة في الاقتصاد الدولي)) الناشر: دار الجامعات المصرية السنة ١٩٧٩م، الطبعة: بدون ص١٣١، وانظر أيضا:دومنيك سالفاتور ((ملخصات شوم نظريات ومسائل في الاقتصاد الدولي)) ترجمة أ.د/محمد رضا العدل مراجعة أ.د/عبدالعظيم أنيس، الناشر: ماكجروهيل للنشر ١٩٧٥م، الطبعة بدون ص١٢٣، د/عبدالعزيز عجيمة((الاقتصاد الدولي)) الناشر: دار الجامعات المصرية١٩٧٨م، الطبعة بدون ص٤٨، فرانسس جيرونيلام((الاقتصاد الدولي)) نقله إلى العربية د/محمد عزيز، ود/محمود سعيد الفاخري، منشورات جامعة قار يونس بنغازي، الطبعة بدون ص١٦٣، د/سامي خليل((النظريات والسياسات النقدية والمالية)) الناشر: شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع الكويت ١٩٨٢م، الطبعة بدون ص٧٣٩، د/علي حافظ منصور((اقتصاديات التجارة الدولية)) الناشر: بدون، الطبعة بدون ص٦٤ .

ب-تغيرات الملكية وكذا التغيرات في الذهب النقدي، وحقوق السحب الخاصة والمستحقات عليها، والمطلوبات من العالم الخارجي لذلك الاقتصاد.

جـ-التحويلات بدون مقابل، والقيود المقابلة المطلوبة لغرض الموازنة في المفهوم المحاسبي، وأية قيود تتعلق بما سبق ذكره من معاملات، أوتغيرات لم يجر قيد مقابل لها)[1] .

يميل تعريف صندوق النقد الدولي إلى بيان وظائف،ومهام ميزان المدفوعات.

التعريف الرابع:

يعرف ميزان المدفوعات على أنه ((سجل كامل لجميع المعاملات الاقتصادية التي تتم بين المقيمين في بلد معين والمقيمين في بقية دول العالم خلال فترة زمنية معينة هي سنة في العادة))[2] .

سوف نختار هذا التعريف؛ لأنه جامع مانع، ولكي نتفهم المعنى الحقيقي لميزان المدفوعات علينا أن نوضح العناصر المختلفة لهذا التعريف.

---

[1] صندوق النقد الدولي ((دليل ميزان المدفوعات)) ترجمة صندوق النقد العربي ١٩٨٠م، قسم الإحصاء، الطبعة الرابعة ص٧.

[2] انظر: د/أحمد الغندور((العلاقات الاقتصادية الدولية)) الناشر: دار النهضة العربية ١٩٦٩م، الطبعة بدون ص٣١، **International Monterary Fund Balance Of Pay ments Manual 1950, p.1 ff. 6**، د/زكريا أحمد نصر((العلاقات الاقتصادية الدولية)) الناشر: مطبعة نهضة مصر١٩٥٣م الطبعة بدون ص٨١، د/أحمد الصفتي((الاقتصاد الدولي)) الناشر: مكتبة نهضة الشرق جامعة القاهرة، الطبعة بدون ص١٩٧، د/وجيه شندي((المدفوعات الدولية وأزمة النقد العالمية))الناشر: دارالنهضة العربية١٩٧٥م، الطبعة بدون ص٦٣، د/اسكندر مصطفى النجار((مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية)) الناشر: وكالة المطبوعات ٢٧ شارع فهد السالم الكويت، الطبعة بدون ص١٠٧، د/محمد زكي المير((مقدمة في الاقتصاديات الدولية واقتصاديات النقود)) الناشر: دارالنهضة العربية المصرية١٩٨٣م، الطبعة بدون ص١٧٧، د/أحمد جامع((العلاقات الاقتصادية الدولية)) الناشر: دارالنهضة العربية ١٩٨٠م، الطبعة الثانية ص١٩٧، التقرير السنوي لمؤسسة النقد العربي٨٢-١٣٨٣هـ ص٢١، د/أبوبكر متولي((الاقتصاد الخارجي نظرة تحليلية)) الناشر: مكتبة عين شمس ٢٤شارع قصر العين القاهرة١٩٨٠م الطبعة الأولى ص٨ .

أولاً: سجل كامل:

يعني أنه مجرد كشف أوبيان إحصائي تنحصر فيه حصرا شاملا كل المعاملات الاقتصادية التي تتم خلال الفترة[١]، ويكون مرشدا عاما لتحديد موقف الدولة إزاء الدول الأخرى من حيث حقوقها، والتزاماتها وبالتالي تحديد مايطرأ على موقف الدولة المالي من تغير، من حيث دائنيتها، ومديونيتها، ويمكن الاسترشاد به في رسم السياسات المالية والنقدية، واتخاذ القرارات الخاصة بها[٢] .

ويلاحظ أن ميزان المدفوعات ليس سجلا واحدا بل يشمل على عدد من السجلات، أي عدد من موازين المدفوعات يظهر بعضها المركز المالي للدولة مع كل دولة من الدول الأخرى على حده، ويظهر البعض الآخر مركز الدولة مع بعض التكتلات الاقتصادية مثل دول الاتحاد الأوربي [٣] .

ثانيا المعاملات الاقتصادية:

تعرف المعاملات الاقتصادية عموما على أنها أي عمل يتضمن تحويل حق امتلاك، أو حق استخدام سلعة اقتصادية، أوخدمة اقتصادية، أوتحويل حق امتلاك أصل رأسمالي من طرف إلى آخر[٤] .

وتعرف المعاملات الاقتصادية الدولية على أنها أي عمل يترتب عليها نقل الحق على سلعة، أو أداء خدمة، أونقل الحق على صك مالي من شخص مقيم في البلد إلى شخص غير مقيم، أو العكس [٥] .

---

[١] د/محمد خليل برعي((مقدمة في الاقتصاد الدولي)) الناشر: مكتبة نهضة الشرق ١٩٨٢م، الطبعة بدون ص٣٠ .

[٢] د/أحمد الصفتي((الاقتصاد الدولي)) مرجع سابق ص١٩٨ .

[٣] د/ علي حافظ منصور ((اقتصاديات التجارة الدولية)) مرجع سابق ص٦٤-٦٥ .

[٤] د/ محمد خليل برعي ((مقدمة في الاقتصاد الدولي)) مرجع سابق ص٣١ .

[٥] د/ أحمد الغندور ((العلاقات الاقتصادية الدولية)) مرجع سابق ص٣٢ .

وهكذا تشمل موازين مدفوعات البلاد المختلفة ضروبا عديدة من المعاملات الاقتصادية، (تصدير واستيراد السلع، تبادل الخدمات، بيـع وشـراء الأوراق الماليـة المحلية والأجنبية، القروض التي تتم بين البلـد والعـالم الخـارجي، تصديـر واسـتيراد الذهب)، ويؤدي وجود المعاملات الاقتصادية إلى ربـط بـلاد العـالم بتيـارات مـن الموارد والمـدفوعـــات[١] .

ثالثا الإقــامــة:

يبين ميزان المدفوعات المعاملات الاقتصادية التي تتم بين المقيم في البلد وغـير المقيم فيها فما هو المقصود بالمقيم؟ وما هو المعيار الـذي يبـين لنـا المقيـم مـن غـير المقيم؟ من أجل تحديد المقيم من غير المقيم لابد من اتباع التقسيم التالي:

١–الأفراد الطبيعيين:

ويقصد بالمقيمين من الأفراد كافة المواطنين الذين يعيشـون في الدولـة بصفـة دائمة، أوخارجها بصفة مؤقتة مثل أعضاء السلك السياسي والقنصلـي، والبعثـات الرسمية، وأفراد القوات المسلحة الموجودين في الخارج وكذا المواطنين الموجودين في الخارج بقصد العلاج، أوالتعليم، أوالسياحة[٢] .

إذاً معيار التفرقة هنا بين المقيم وغير المقيم هي نوع الإقامة فـإن كـان الفـرد مقيما في البلد إقامة دائمة اعتبر منها وإن كان أجنبيا فلا اعتبار للجنسية هنا، وإن كان الفرد مقيما إقامة مؤقتة في البلد اعتبر غير مقيم فيها وإن كان وجوده داخـل حدود البلد .

وعلى هذا لاتدخل المعاملات الاقتصادية التي تتم بين السـعوديين والأجـانب المقيمين بها في ميزان المدفوعات السعودي وإن كانت المعاملة تمـت بـين سـعودي وأجنبي إلا أن طرفي المعاملة يقيمان في السعودية، وعلى العكس مـن ذلـك تدخـل

---

[١] د/ أحمد الغندور ((العلاقات الاقتصادية الدولية)) مرجع سابق ص٣٢ .

[٢] د/ علي حافظ منصور ((اقتصاديات التجارة الدولية)) مرجع سابق ص٦٥ .

المعاملات الاقتصادية التي تتم بين المقيمين في السعودية والسواح، والطلبة الأجانب، وأعضاء السلك السياسي الأجنبي في ميزان المدفوعات السعودي؛ لأنها تمت بين مقيم وغير مقيم .

٢-الأشخاص الاعتباريين:

يدخل في حكم الأشخاص الاعتباريين الشركات والمنشآت التجارية والمالية والوكالات التجارية، ولاتوجد مشاكل في اعتبار هذه الشركات والمنشآت مقيمة طبقا لمفهوم ميزان المدفوعات طالما أنها تمارس نشاطها داخل الحدود الإقليمية للدولة التي أنشئت طبقا لقوانينها مثلها في ذلك مثل الأشخاص الطبيعيين،[١] إلا أن تشعب المعاملات التجارية والمالية في العصر الحديث جعل كثيرا من الشركات والمنشآت التجارية والمالية يمتد نشاطها الاقتصادي إلى أكثر من بلد واحد حيث يوجد المركز الرئيسي للمشروع في بلد وتكون له في الوقت نفسه فروع، أو وكالات في بلاد أخرى، ويذهب صندوق النقد الدولي على اعتبار الفرع (Subsidiary) مقيما في البلد الذي يمارس نشاطه فيه، وليس في بلد المركز الرئيسي، أما الوكيل[٢](Agency) فيعتبر مقيما في بلد المركز الرئيسي للمشروع؛ نظرا لارتباط نشاطه أساسا بتلك الدولة [٣]، وسبب هذه التفرقة أن الفروع تعتبر جزءا من النشاط الاقتصادي للبلد الذي تزاول نشاطها فيه، أما الوكالة فإن نشاطها أكثر ارتباطا بالنشاط الاقتصادي للبلد الذي يوجد فيه المركز الرئيسي[٤] ، فالأساس العام إذن في التفرقة هنا بين المقيم وغير المقيم هو

---

(١) د/ وجيه شندي ((المدفوعات الدولية ....)) مرجع سابق ص٦٧ .

(٢) الوكلاء التجاريون يصنفون إلى أربعة اصناف: السمسار، الوكيل بالعمولة، الممثل التجاري، الوكيل التجاري(الوكيل العادي) وهو الذي يتعاقد باسم موكله ولحسابه، وهو المقصود في هذا السياق.

(٣) لمزيد من التفصيل انظر: صندوق النقد الدولي ((دليل ميزان المدفوعات)) مرجع سابق ص٢٤-٢٧ .

(٤) د/ أحمد الغندور ((العلاقات الاقتصادية الدولية)) مرجع سابق ص٣٣ .

المركز الرئيسي ، وهذا هو الأساس الاقتصادي[١] .

وتطبيقا لذلك تسجل المعاملات الاقتصادية بين الفرع والمركز الرئيسي في ميزان مدفوعات بلد(الفرع) وميزان مدفوعات بلد (المركز الرئيسي) أما المعاملات الاقتصادية بين المركز الرئيسي والوكالة فلاتدرج في أي من الميزانين.

٣-المنظمات الدولية:

مثل فروع صندوق النقد الدولي،أو فروع البنك الدولي للإنشاء والتعمير، أو مراكزهماالرئيسية،أو غير ذلك من المنظمات الدولية، فلاتعتبر مقيمة في البلد الذي توجد به، ولكن في إقليم دولي تصوري لايدخل في الحدود الوطنية لأية دولة [٢].

ولذلك فإن المعاملات الاقتصادية التي تتم بين تلك المؤسسات وبين الدولة التي تقيم فيها تعتبر معاملات دولية، أي بين مقيمين وغير مقيمين، ومن ثم يجب تسجيلها في ميزان مدفوعاتها [٣].

رابعا الفترة:

جرت العادة على أن يسجل في ميزان المدفوعات المعاملات الاقتصادية التي تتم خلال فترة طولها سنة كاملة، وهي السنة المالية لكل دولة ، وتعتبر فترة السنة كافية لتشمل جميع التغيرات الاقتصادية المتوقعة في الأجل القصير مثل تغيرات المناخ، أو المواسم الزراعية، أو الأعياد [٤] ، وبذلك لايكون التغير في حجم ميزان المدفوعات من فترة إلى أخرى راجعا إلى عوامل مواسمية، ولكن في نفس الوقت نجد أن احتساب ميزان المدفوعات خلال فترة طولها سنة لاتمنع أن يكون لديها

---

(١) د/ محمود الطنطاوي الباز ((دراسات في الاقتصاد الدولي)) الناشر: مؤسسة الثقافة الجامعية الإسكندرية ١٩٩٤م، الطبعة بدون ص١٩٦ .

(٢) د/ محمد زكي شافعي ((مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية)) مرجع سابق ص٥٨ .

(٣) د/ علي حافظ منصور ((اقتصاديات التجارة الدولية)) مرجع سابق ص٦٥-٦٦ .

(٤) د/ المرجع السابق نفسه ص٦٦ .

موازين خلال فترة ربع سنوية، أوشهرية وذلك للتعرف على التغيرات التي تطرأ على مركزها المالي أولاً بأول [١] .

كل ما سبق كان تعريفا لميزان المدفوعات في الاقتصاد الوضعي فهل هناك تعريفا خاصا لميزان المدفوعات من وجهة نظر الاقتصاد الإسلامي؟

لم أعثر على تعريف لميزان المدفوعات في الاقتصاد الإسلامي-حسب اطلاعي= ولكن يمكن أن نعرف ميزان المدفوعات في الاقتصاد الإسلامي بأنه:((عبارة عن سجل كامل لجميع المعاملات الاقتصادية المشروعة التي تتم بين المقيمين في بلد معين والمقيمين في بقية دول العالم بما فيها أقاليم العالم الإسلامي خلال فترة زمنية معينة)).

وبناء على هذا التعريف يجب أن تكون موازين مدفوعات الدول الإسلامية خالية من أي معاملات اقتصادية تخالف أصول ومبادئ الشريعة الإسلامية، فعلى سبيل المثال لاتظهر في ميزان مدفوعات البلدان الإسلامية البنود التالية:

١-صادرات وواردات الخمور والمخدرات وجميع أنواع المسكرات.

٢-الفوائد الربوية سواء كانت اتفاقية، أو قانونية، أو عرفية.

٣-صادرات وواردات السلع الضارة بالإنسان، أوالحيوان، أو البيئة.

---

[١] د/ محمد خليل برعي ((مقدمة في الاقتصاد الدولي)) مرجع سابق ص٣٣ .

المبحث الثاني: مكونات ميزان المدفوعات:

سبق القول أن ميزان المدفوعات هو:((سجل كامل لجميع المعاملات الاقتصادية التي تتم بين المقيمين في بلد وغير المقيمين فيه خلال فترة سنة في العادة))، ولاشك أن هناك العديد من المعاملات الاقتصادية ذات الطبيعة المتباينة وذات الأهداف المختلفة[١] ، فماهي البنود، والعناصر الاقتصادية التي يتكون منها ميزان المدفوعات ؟

تتنوع التقسيمات التي تهدف إلى تسهيل مراجعة ودراسة ميزان المدفوعات حيث تصنف المبادلات ذات الخصائص المتشابهة في أقسام يظم كل منها نوعا متميزا من المعاملات الاقتصادية، وتختلف التقسيمات بحسب الهدف من كل منها[٢] . ورغم اختلاف التقسيمات إلاّ أن محتويات العناصر، أوالبنود لاتتباين كثيرا من دولة إلى أخرى في الحياة الاقتصادية الواقعية، وحتى إذا وجد التباين فإن ذلك لايتناول العناصر الأساسية المفروض وجودها مبدئيا في كل ميزان، ولذا سوف نختار المنهج الذي وضعه صندوق النقد الدولي[٣] محاولا توحيد قالب البيانات الدولية في هذا الشأن، والعمل على تسجيل مختلف أنواع العمليات التي تربط بين الداخل والخارج أيا كان نوعها سلع، أو خدمات، أوصكوك، أو نقد، وأيا كانت طبيعتها، بمقابل عاجل أو آجل، أو بدون مقابل[٤] ، وعلى هذا ينقسم ميزان المدفوعات إلى قسمين رئيسين هما:

١- حساب العمليات الجارية:

Current Account

---

(١) د/ محمد خليل برعي((مقدمة في الاقتصاد الدولي)) مرجع سابق ص٣٩ .

(٢) د/ وجدي محمود حسين ((العلاقات الاقتصادية الدولية)) الناشر: دار الجامعات المصرية، ط/ بدون ص١٢٩.

(٣) صندوق النقد الدولي((دليل ميزان المدفوعات)) مرجع سابق ص٦٦.

(٤) د/عادل أحمدحشيش((مبادئ الاقتصاد الدولي)) الناشر: مؤسسة الثقافة الجامعية الإسكندرية، ط/ بدون ص٩٧.

٢-حساب التحويلات الرأسمالية (حساب رأس المال)

Capital Account

أولا حساب العمليات الجارية:

يمثل حساب العمليات الجارية أهم مصادر العجز، أو الفائض[١] في ميزان المدفوعات وذلك بالنسبة لأغلب دول العالم[٢] ، ويشتمل على البنود التالية:

أ-الميزان التجاري:

يسجل في هذا الميزان حركات السلع المادية المنظورة التي تصدرها الدولة إلى الخارج والتي تستوردها من الخارج خلال فترة ميزان المدفوعات، ويقصد بالسلع المنظورة: كافة الصادرات، والواردات-التي تمر من إحدى الدوائر الجمركية وتخضع لرقابة مصلحة الجمارك في الدولة-، ثم تضعها في قوائم وتبعثها في فترات معينة إلى الجهات المختصة (البنك المركزي مثلا، أو مؤسسة النقد العربي) على شكل بيانات محتوية على حقول السلع المصدرة من القطر وحقول السلع المستوردة إليه[٣]، ويدعو صندوق النقد الدولي إلى تقييم كل من الصادرات، والواردات من السلع على أساس فوب[٤]، وبالطبع فإنه في هذه الحالة ستتفق قيمة مجموع الصادرات العالمية مع قيمة مجموع الواردات العالمية[٥]، على أن تقييد نفقات النقل والتأمين الخاصة بالصادرات، والواردات في البند الخاص بخدمات

---

[١] العجز والفائض: سوف يتم الحديث عنهما بالتفصيل في الفصل التالي-إن شاء الله-.

[٢] د/ أبوبكر متولي ((الاقتصاد الخارجي)) مرجع سابق، ص٤.

[٣] د/ محمد علي رضا آل جاسم ((القواعد الأساسية في الاقتصاد الدولي)) الناشر: مطبعة التضامن، بغداد، ط/ الثانية١٩٦٧م ص٢٨٥ .

[٤] **Fob** اختصار للعبارة الإنجليزية **Free on Board** أي قيمة السلعة حتى شحنها .

[٥] د/ أحمد جامع ((العلاقات الاقتصادية الدولية)) مرجع سابق ص٢٠٦ .

النقل والتأمين[١] ، وهذا على خلاف ماجرت به عـادة بعض الـدول مـن تقويـم الصادرات فوب، والواردات سيف[٢] ، وذلك تميزا لقيمة السلعة ذاتها عـن قيمـة الخدمات المتعلقة بها نقلا وتأمينا[٣] .

ونتيجة لهذه الطريقة يظهر فرق بين قيمة مجموع الصـادرات العالميـة، وقيمـة مجموع الواردات العالمية، وتزيد القيمة الثانية عن القيمـة الأولى بمـا يسـاوي قيمـة مجموع تكاليف نقل السلع مابين الدول، والتأمين عليها[٤] .

ففي حالة التصدير تنتقل ملكية السلعة من المقيمين إلى غير المقيمـين، أمـا في حالة الاستيراد فإن ملكيتها تنتقل من غير المقيمين إلى المقيمين.

ويستثنى من ذلك البضائع العابرة (الترانزيت) والبضائع المعاد تصديرها[٥]، وتقيد قيم الصادرات في الجانب الدائن من مـيزان المدفوعـات وذلـك حيـث أنهـا تؤدي من حيث المبدأ إلى حصول الدولة على متحصلات من الخارج، وبـالعكس تقيد قيم الواردات في الجانب المدين، إذ يترتب عليهـا الالتزامـات بمدفوعـات مـن جانب الدولة[٦] .

وهكذا يلاحظ أن الميزان التجاري هو عبارة عن الفرق بين قيمة الصـادرات المنظورة وقيمة الواردات المنظورة، ويكون الميزان محققـا لفـائض إذا كـان جـانب الصادرات أكبر من جانب الواردات، ومحققا لعجز إذا كان جانب الواردات أكبر من جانب الصادرات، ولايحدث أن يتوازن جانبا المـيزان التجـاري؛ لأنـه لايمكـن

---

(١) د/ أحمد الغندور ((العلاقات الاقتصادية الدولية)) مرجع سابق ص١٢٤ .

(٢) **Cif** هي اختصار للعبارة الإنجليزية **Cost Insurrance Freight** أي قيمة السلعة بما فيها تكاليف التأمين عليها، وتكاليف النقل أي باضافة تكاليف هذه الخدمات إلى ثمن السلعة نفسها .

(٣) د/ عادل حشيش ((مبادئ الاقتصاد الدولي)) مرجع سابق ص٩٩ .

(٤) د/ أحمد جامع ((العلاقات الاقتصادية الدولية)) مرجع سابق ص٢٠٦ .

(٥) د/ أحمد جامع المرجع السابق ص٢٠٥ .

(٦) د/ محمود الطنطاوي الباز ((دراسات في الاقتصاد الدولي)) مرجع سابق ص٢٠٠ .

افتراض أن بلدا ما قد صدر في سنة ما سلعا تعادل تماما مااستورده من سلع الدول الأخرى[١]، وليس من الصحيح دائما أن نقول: إن تكوين فائض في الميزان التجاري في صالح البلد، أو أن يكون العجز في الميزان التجاري في غير صالحه قبل أن نعرف الأهمية النسبية للميزان التجاري في ميزان الحساب الجاري، بالإضافة إلى الظروف الاقتصادية التي تحقق في ظلها الفائض، أو العجز[٢] .

ب–ميزان الخدمات:

حيث إن التجارة الدولية لاتقف عند صادرات وواردات السلع، بل تتناول أيضا الخدمات المختلفة، أو التجارة الغير منظورة[٣]، وتسمى غير منظورة؛ لأنها لاتقع تحت بصر رجال الجمارك ولايحصونها في سجلاتهم[٤]، ولذلك فإن غالبية أرقام ميزان الخدمات تقديرية فمثلا تقدر نفقات السياحة على أساس متوسطات الإنفاق اليومي والأيام التي يقضيها السائح[٥] .

والخدمات لاتختلف في أهميتها، وأثرها عن السلع المادية إذ أن تصدير الخدمة شأنها شأن تصدير السلعة، يؤدي إلى زيادة المتحصلات للدولة، أو زيادة حقوقها على الغير، كما أن استيراد الخدمة بدوره يؤدي إلى زيادة المدفوعات، أو زيادة التزامات الدولة قبل الغير [٦] .

ومن أهم البنود التي يشتمل عليها ميزان الخدمات مايلي:

---

(١) د/ محمد زكي المسير ((مقدمة في الاقتصاديات الدولية واقتصاديات النقود)) مرجع سابق ص١٧٨ .

(٢) د/ عبدالرحمن يسري أحمد((مقدمة في الاقتصاد الدولي)) مرجع سابق ص١٣٣ .

(٣) د/ أحمد الصفتي ((الاقتصاد الدولي)) مرجع سابق ص٢٠١ .

(٤) د/ علي حافظ منصور((اقتصاديات التجارة الدولية)) مرجع سابق ص٦٨ .

(٥) د/ محمود الطنطاوي الباز((دراسات في الاقتصاد الدولي)) مرجع سابق ص٢٠٣ .

(٦) د/ محمد خليل برعي((مقدمة في الاقتصاد الدولي)) مرجع سابق ص٤٢ .

١-النقـــــل:

ويشمل المدفوعات الدولية المتعلقة بمختلف أنـواع خدمـات النقـل (الـبري، البحري، النهري، الجوي)[١] مثل أجور شحن البضائع، ثمن تذاكر السفر، رسوم الموانى، نفقات اصلاح السفن والطائرات، قيمة ما تحصل عليه السفن والطـائرات من وقود وتموين، ورسوم العبور....إلخ[٢]، ويقيـد في الجـانب الدائـن مـن ميزان المدفوعات قيمة ما يقدمه المقيمون من خدمـات النقـل لغـير المقيمـين خـلال فـترة الميزان، ويقيد في الجانب المدين من الميزان قيمة مـا يتلقـاه المقيمـون مـن خدمـات النقل من غير المقيمين[٣] ، ويلاحظ أن قيمة الخدمات التي تؤديها السـفن تسـجل في حساب التجارة غير المنظورة (النقل) للدولة الـتي تنتمـي إليهـا السـفينة بغـض النظر عن مصدر البضائع التي تنقلها، أو منتهاها[٤] .

٢-الـتأمـــين[٥] :

ويشمل المدفوعات الدولية المتعلقة بالتأمين على نقل البضائع، والتأمين علـى الحياة، والتأمين ضد الحوادث كما يشمل أيضا عمليات إعادة التأمين[٦] .

---

[١] د/محمود يونس((مقدمة في نظرية التجارة الدولية)) الناشر: الدار الجامعية بيروت١٩٨٤م، ط/ بدون ص١٣١.

[٢] د/ كامل بكري ((الاقتصاد الدولي)) الناشر: المكتب العربي الحديث، ١٩٨٥م، ص٦٠ .

[٣] د/ أحمد الغندور ((العلاقات الاقتصادية الدولية)) مرجع سابق ص٢٥ .

[٤] د/ محمد خليل برعي ((مقدمة في الاقتصاد الدولي)) مرجع سابق ص٤٦ .

[٥] التأمين يعرف بأنه((عقد يلتزم بمقتضاه أن يؤدى إلى المستأمن، أو الشخص الذي اشترط التأمين لصالحه مبلغا من المال، أو إيرادا مرتبا، أو أي عوض مالي آخر في حال وقوع الحادث، أو تحقق الخطر المبين بالعقد وذلك في نظير قسط، أو أية دفعة مالية يؤديها المستأمن للمؤمن، ويتحمل المؤمن بمقتضى ذلك تبعة مجموعة من المخاطر بإجراء المقاصة بينها وفقا لقوانين الاحصاء)) د/ جمال عبدالحكيم ((عقود التأمين من الناحيتين التأمينية والقانونية)) الناشر: دار المعارف، ط/ بدون ص٢٣، ولمزيد من التفصيل عن التأمين ومشروعيته في الإسلام انظر: محمد مكي سعد الجرف((التأمين التبادلي في الشريعة الإسلامية)) رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد الإسلامي جامعة أم القرى ١٤٠٣هـ غير منشورة .

[٦] د/ كامل بكري ((الاقتصاد الدولي)) مرجع سابق ص٦٠ .

ويتعين هنا التفرقة بين أقساط التأمين التي يدفعها المؤمن لـه للمؤمـن، وقيمـة مبالغ التأمين التي يدفعها المؤمن للمؤمن له عندما يقع الشئ المؤمن ضده[١] .

وفي أقساط التأمين فإن قيمة الأقساط التي يدفعها غير المقيمين للمقيمين تقيد في الجانب الدائن من ميزان المدفوعات، أما قيمـة الأقسـاط الـتي يدفعهـا المقيمـون لغير المقيمين فإنها تقيد في الجانب المدين، وفي حالة قيمة مبالغ التأمين التي يدفعهـا غير المقيمين للمقيمين فإنها تقيد في الجانب الدائن من مـيزان المدفوعـات في حـين تقيد قيمة مبالغ التأمين التي يدفعها المقيمون لغـير المقيمـين في الجـانب المديـن مـن ميزان المدفوعات[٢] .

٣-السـفر:

يقصد بالمسافر هنا السائح، أوالطالب، أوالمريض، أوالموظف في مهمة رسمية (أعضاء السلك الدبلوماسـي) أوالمسـافر لقضـاء أعمـال[٣] ، -أوالمسـافر لزيـارة الأماكن المقدسة لأداء نوع من أنـواع العبـادات كالمسـافر لأداء فريضـة الحـج في مكـة المكرمـة- ويشـمل مصروفـات المسـافرين الأجـانب في البلـد ومصروفــات المواطنين في أثناء سفرهم بالخارج، ولايشـمل ثمـن التذاكـر، أو المصروفـات علـى البواخر، والطائرات إذ تضاف إلى بند النقل[٤]، ويقيد في الجانب الدائن من الميزان قيمة ماينفقه- المسافرون الأجانب- من مبالغ نظير مايتلقونه أثناء وجودهم بـالبلد من المقيمين فيه من خدمات مختلفة، أونظير مايشترونه من سلع، وتقيد في الجـانب المدين من الميزان قيمة ما أنفقه-المسافرون الوطنيون-أثناء وجودهم في الخارج من مبالغ نظير ماتلقونه من خدمات وسلع[٥] .

---

[١] د/ أحمد جامع ((العلاقات الاقتصادية الدولية)) مرجع سابق ص٢٠٧ .

[٢] د/ أحمد جامع المرجع السابق، ص ٢٠٧ .

[٣] د/ عادل حشيش ((مبادئ الاقتصاد الدولي)) مرجع سابق ص١٠١ .

[٤] د/ كامل بكري ((الاقتصاد الدولي)) مرجع سابق ص٦٠ .

[٥] د/ أحمد الغندور ((العلاقات الاقتصادية الدولية)) مرجع سابق ص٢٦ .

وتقدر القيمة هنا في الغالب على أساس متوسط يومي لمصروفات المسافر خلال مدة إقامته، أواعتمادا على ما تقدمه أجهزة الرقابة على الصرف الأجنبي من بيانات[١] .

٤-دخل الاستثمارات:

ويشمل العائد من الاستثمارات الخارجية بكافة أنواعها كالأوراق المالية[٢] الأجنبية، والودائع بالبنوك الأجنبية، والعقارات بالخارج، وفوائد القروض[٣] الخارجية، وأرباح الفروع والشركات التابعة في الخارج[٤] .

ويعتبر دخل الاستثمارات-من البنود الهامة في ميزان الخدمات- ولذلك فإن كثيرا من الدول تفرد حسابا خاصا بها، وترجع أهمية هذا البند إلى التوسع الكبير الذي يشهده العالم لتحركات رأس المال والاستثمارات الخارجية، ولاتختلف أهمية هذا البند من بلد متخلف إلى آخر متقدم وإن كان أثره، وطبيعته تختلف فيما بينهما، فالدول المتقدمة التي لديها فائض من المدخرات تستثمرها في الدول الأخرى وتحصل على عوائد لهذه الاستثمارات تمثل إيرادات في ميزان مدفوعاتها- فيما يعني تقييدها في الجانب الدائن لميزان المدفوعات-، أما الدول الأخرى المقترضة لهذه الأموال فتدفع فوائد، وأرباح تمثل عبئا على ميزان مدفوعاتها-مما يعني تقييدها في الجانب المدين لميزان مدفوعات هذه الدول-[٥] .

---

(١) د/ محمود يونس ((مقدمة في نظرية التجارة الدولية)) مرجع سابق ص١٣١ .

(٢) نعني بقولنا الأوراق المالية الأسهم والسندات، والأسهم هي: صكوك تمثل عناصر رؤوس أموال الشركات المساهمة، والسندات: عبارة عن صكوك تمثل جزءا من قروض الحكومة، أوالهيئات الرسمية، أوالشركات. أ/عبدالعزيز عامر ((البنوك والإئتمان)) الناشر: المكتبة التجارية الكبرى، ط/ الأولى١٩٥٩م ص١٣٣.

(٣) فوائد القروض: هي فوائد ربوية ومحرمة شرعا؛ لقول الرسول ﷺ ((كل قرض جر منفعة فهو ربا)) ، وسيتم الحديث عن حكمها-إن شاء الله- في الفصل الثاني من هذا البحث.

(٤) د/ كامل بكري ((الاقتصاد الدولي)) مرجع سابق ص٦ .

(٥) د/ علي حافظ منصور ((اقتصاديات التجارة الدولية)) مرجع سابق ص٧٣ .

ومن الجدير بالملاحظة هنا أن انتقال رأس المال من بلد إلى آخر لايدخل ضمن هذا الحساب، ولكن انتقال الفوائد، والأرباح التي يغلها رأس المال هي التي تدخل فقط في حساب-ميزان الخدمات-[١] .

وأما السبب في إدراج دخول الاستثمارات في بند الخدمات؛ فلأنها تتم إما مقابل الخدمات التي تؤديها رؤوس الأموال الوطنية في الخارج، أوتقوم بدفعها مقابل الخدمات التي تؤديها رؤوس الأموال الأجنبية في الاقتصاد المحلي[٢] .

٥-خدمات حكومية:

ويقصد بهذا البند قيمة الخدمات التي تؤديها الدولة إلى حكومات الدول الأخرى وتلك التي تؤديها الدول الأخرى إلى حكومة الدولة وذلك خلال فترة الميزان، وتقيد قيمة الخدمات الأولى في الجانب الدائن في ميزان المدفوعات، أما الخدمات التي تؤديها الدول الأخرى إلى حكومة الدولة فإنها تقيد في الجانب المدين في ميزان المدفوعات[٣]، كما تشمل نفقات الحكومات في الخارج كنفقات البعثات الدبلوماسية والسياسية، والنفقات الحربية في الخارج، والاشتراكات في المؤسسات الدولية، وما إلى ذلك[٣] .

٦-خدمات متنوعة:

ويشتمل هذا البند كما-هو- بيّن من اسمه على مجموعة غير متناسقة من الخدمات المتبادلة بين الدولة والدول الأخرى في خلال فترة الميزان[٤]، مثل الدخول المكتسبة من العمل بالخارج، العمولات التجارية، مدفوعات البريد التلفون، والتلغراف والتلكس-والفاكس-، الدعاية، عوائد الحقوق الأدبية،

---

[١] د/ محمد خليل برعي ((مقدمة في الاقتصاد الدولي)) مرجع سابق ص٤٧ .

[٢] د/ العشري حسين درويش ((التجارة الخارجية)) الناشر: بدون، الطبعة/ بدون ١٩٧٨م ص٦٥ .

[٣] د/ أحمد جامع ((العلاقات الاقتصادية الدولية)) مرجع سابق ص٢٠٩ .

[٣] د/ كامل بكري ((الاقتصاد الدولي)) مرجع سابق ص٦٠ .

[٤] د/ أحمد جامع المرجع السابق ص٢٠٩ .

والمعاشات الممنوحة من هيئات خاصة، وغير ذلك من الأغراض[١] .

جـ-التحويلات من جانب واحد:

-وهي تشتمل على التحويلات-التي يترتب عليها انتقال موارد حقيقية، أوموارد مالية من وإلى الخارج دون اقتضاء مقابل في الحال، أو الاستقبال[٢] ، وإنما لغرض المساعدة، أوالتعويضات.

ويقسم صندوق النقد الدولي هذه التحويلات إلى قسمين، تحويلات خاصة، وتحويلات رسمية، أوحكومية .

١-التحويلات الخاصة:

وتشمل الهبات والإعانات والتبرعات النقدية، أو العينية المقدمة، أو المستلمة بواسطة الأفراد والهيئات الخاصة (دينية، ثقافية، خيرية) [٣] مثال ذلك:تحويلات المهاجرين لذويهم في بلادهم الأصلية، وكذلك المساهمات في الظروف الخاصة[٤] ،والتحويلات الخاصة بالمواريث، والوصايا، والزواج[٥]، والمساعدات التي تقدمها المؤسسات الخيرية مثل هيئة الإغاثة الإسلامية، ومؤسسة الحرمين الخيرية، وغيرهما.

٢-التحويلات الحكومية: وتغطي التحويلات فيما بين القطاع الرسمي بالإضافة إلى التحويلات الأخرى التي يكون فيها إما المحول، أو المحول إليه هو الحكومة، أو البنك المركزي سواء للاقتصاد المعد للبيان، أو للاقتصاد الأجنبي[٦] .

---

[١] د/ كامل بكري ((الاقتصاد الدولي)) مرجع سابق ص٦٠ .

[٢] المرجع السابق ص٦٢.

[٣] د/ كامل بكري ((الاقتصاد الدولي)) مرجع سابق ص٦٢ .

[٤] د/ محمود الطنطاوي الباز ((دراسات في الاقتصاد الدولي)) مرجع سابق ص٢٠٥ .

[٥] د/ عادل حشيش ((مبادئ الاقتصاد الدولي)) مرجع سابق ص١٠٥ .

[٦] د/ صندوق النقد الدولي ((دليل ميزان المدفوعات)) مرجع سابق ص٦٨ .

وتشتمل التحويلات الحكومية على نوعين من التحويلات هما:

***التحويلات الحكومية الإجبارية:**

مثل التعويضات التي فرضها الحلفاء على ألمانيا بعد الحرب العالمية الأولى، أوتعويضات ألمانيا الغربية لإسرائيل بسبب الأذى الذي لحق باليهود في فترة الحكم النازي -كما يدّعون-[١] .

*** التحويلات الحكومية الاختيارية:**

وتشمل المنح، والإعانات، والمساعدات العسكرية والاقتصادية والفنية، مثال ذلك: المنح التي تقدم لتعضيد برنامج التنمية الاقتصادية، أولتمويل شراء معدات حربية، أوللإغاثة من الكوارث الطبيعية[٢]، مثل الإعانات التي قدمتها المملكة العربية السعودية إلى المتضررين من السيول في بنجلاديش، وإلى المتضررين من الزلزال في كل من مصر، وإيران .

وتسجل المدفوعات من جانب واحد التي يقدمها البلد للخارج في الجانب المدين، بينما تسجل المدفوعات من جانب واحد التي يحصل عليها البلد في الجانب الدائن من ميزان المدفوعات[٣] .

ولافرق بين التحويلات الخاصة، والتحويلات الحكومية من حيث القيد في ميزان المدفوعات، وهناك خلاف حول وضع هذا البند في ميزان المدفوعات، فيرى البعض أن يدخل ضمن ميزان التحويلات الرأسمالية على أساس أنه لايتصف بالتكرار المستمر، ويرى البعض الآخر إدراجه تحت ميزان الخدمات؛ لأنه يتضمن عمليات تتصف بالاستمرار لفترة طويلة مثل التعويضات التي تدفع لفترة طويلة[٤]، ويرى البعض الآخر أن يكون مستقلا بذاته، ولقد تم إدراجه تحت حساب

---

[١] د/ علي حافظ منصور ((اقتصاديات التجارة الدولية)) مرجع سابق ص٦٨ .

[٢] د/ كامل بكري ((الاقتصاد الدولي)) مرجع سابق ص٦٣ .

[٣] د/فرانسس جرونيلام ((الاقتصاد الدولي)) مرجع سابق ص١٦٦ .

[٤] د/ علي حافظ منصور ((اقتصاديات التجارة الدولية)) مرجع سابق ص٧٥ .

العمليات الجارية في بند مستقل؛ لأن معظم بنوده تتصف بالاستمرار والدورية فإلى جانب التعويضات هناك بند تحويلات المهاجرين إلى ذويهم في البلد الأصلي يمثل إيرادا دوريا لكثير من الدول، وكذلك بند الإعانات لأهميته لبعض الدول .

ثانيا: حساب التحويلات الرأسمالية:

لاتقتصر علاقة الدول بعضها ببعض على المعاملات الجارية، وإنما هناك أيضا معاملات رأسمالية تتمثل في انتقال رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى، سواء كان هذا الانتقال يأخذ شكل قروض، أوشكل استثمارات، وسواء كانت هذه العمليات على المستوى الحكومي، أوعلى المستوى الفردي، وسواء كان الانتقال لفترات طويلة، أولفترات قصيرة[١]، وسواء كان هذا الانتقال مستقل، أولغرض الموازنة، وقبل أن نبين الأقسام المختلفة لحساب التحويلات الرأسمالية يجب أن نلاحظ أن خروج رأس المال من الدولة إلى الدول الأخرى يقيد في الجانب المدين في ميزان المدفوعات، بينما دخول رأس المال إلى الدولة من الدول الأخرى يقيد في الجانب الدائن في ميزان المدفوعات.

ونتيجة لما قد يحدث من لبس حول قيد التحويلات الرأسمالية فيمكن إزالة هذا اللبس بالمبررات التالية:

١-تصدير رأس المال يمكن أن ينظر إليه على اعتبار أنه استيراد لأوراق مالية، أو ودائع مصرفية في البنوك الأجنبية، أوصكوك ائتمان بصفة عامة[٢]فيمثل وضعا مدينا كما هو الحال بالنسبة للاستيراد، وإن تدفق رأس المال يقتضي تصدير

---

(١) د/ محمد خليل برعي ((مقدمة في الاقتصاد الدولي)) مرجع سابق ص٤٧ .

(٢) د/ محمد إبراهيم غزلان ((موجز في العلاقات الاقتصادية الدولية وتاريخ الفكر الاقتصادي)) الناشر: دار الجامعات المصرية الإسكندرية، ط/ بدون ١٩٨٢م ص٦٩ .

السندات والقيود والوثائق آنفة الذكر، فيمثل وضعا دائنا كما هو الحال بالنسبة لتصدير السلع[١] .

٢-يعمل تصدير رأس المال على زيادة عرض عملة الدولة في أسواق الصرف[٢] كما يحدث تماما في حالة استيراد السلع[٣]، بينما يعمل تدفق رأس المال على زيادة الطلب على عملة الدولة في أسواق الصرف كما يحدث تماما في حالة تصدير السلع .

٣-تصدير رأس المال يعني الدفع للأجانب تماما كما هو الحال بالنسبة لاستيراد السلع فكلاهما وضع مدين، إلاّ أنّ تدفق رأس المال يعني أن الأجنبي هو الذي يدفع للدولة المعنية، وأن الدولة تتسلم المقبوضات تماما كما هو الحال بالنسبة للصادرات[٤] .

والآن ماهي الأقسام، أو البنود التي يتضمنها حساب التحويلات الرأسمالية؟

يقسم حساب التحويلات الرأسمالية عادة إلى قسمين رئيسيين هما:

أ-حركة رؤوس الأموال طويلة الأجل.

ب-حركة رؤوس الأموال قصيرة الأجل.

أ-حركة رؤوس الأموال طويلة الأجل:

Long Run Capital Movements

ويقصد بحركات رأس المال طويل الأجل انتقال رأس المال من بلد إلى آخر لفترات طويلة من الزمن تزيد عادة عن السنة[٥] .

---

(١) د/ عبدالرحمن الحبيب ((نظرية التجارة الدولية والتكتلات الاقتصادية)) الناشر: المنظمة للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، ط/ بدون ١٩٧٤م ص٥٦ .

(٢) سوق الصرف: هو مكان يتم فيه التلاقي بين طلب وعرض العملات المختلفة، وتتم مبادلة العملات المختلفة بعضها ببعض على أساس سعر الصرف السائد .

(٣) د/ محمد إبراهيم غزلان ((موجز في العلاقات الاقتصادية الدولية...)) مرجع سابق ص٦٩ .

(٤) د/ عبدالرحمن الحبيب ((نظرية التجارة الدولية...)) مرجع سابق ص٥٦ .

(٥) د/ محمد خليل برعي ((مقدمة في الاقتصاد الدولي)) مرجع سابق ص٤٧ .

وتشتمل علـى الاسـتثمارات المباشـرة، والقـروض طويلـة الأجـل، وأقسـاط سدادها[١]، والأوراق المالية، ورؤوس أموال أخرى.

١-الاستثمار المباشر: Direct Investmnt

ويقصد به المال الذي يستغله المقيم في دولة ما سواء كان فـردا، أم مشـروعا استغلالا مباشرا في دولة أخرى[٢]، بحيث يديره أصحابه بصفة مباشرة، ويتحملون مسئولياته، ويحققون أرباحه، أو خسائره لأنفسهم[٣]، ويتخذ صورة الفـروع الـتي تؤسسها المشـروعات في الـدول الأخـرى[٤]، والمشـروعات الـتي تقيمهـا في هـذه الدول، وتكون تابعة لها، أي خاضعــة لسيطرتها، وأخـيرا العقـارات التجاريـة في دولة ما التي تنتقل ملكيتها إلى مقيم في دولة أخرى[٥] .

ويذهب صندوق النقد الدولي إلى اعتبار المشروع الموجود في بلد معين تحت السيطرة الفعلية لغير المقيمين متى كان هؤلاء يمتلكون النصف، أو أكـثر مـن رأس مال المشروع، أو إذا تركز ٢٥٪ أوأكـثر مـن رأس مـال المشـروع في يـد مسـاهم واحد غير مقيم، أو في أيدي مجموعة منظمة من المساهمين غير المقيمين[٦] .

٢-قروض طويلة الأجل:

وهـي القـروض الـتي تزيـد مدتهـا عـن عـام، وقـد يكــون المقــرض فـردا، أومشروعا، أوحكومـة، أو هيئـة عامـة، وكذلـك الحـال بالنسبة إلى المقـترض[٧]، ويشمل هذا البند القرض، وسداد هذا القـرض فيمـا بعـد، سـواء كـان ذلـك مـرة

---

(١) د/ عبدالرحمن يسري ((مقدمة في الاقتصاد الدولي)) مرجع سابق ص١٣٦ .

(٢) د/ أحمد جامع ((العلاقات الاقتصادية الدولية)) مرجع سابق ص٢١٣ .

(٣) د/ عبدالرحمن يسري المرجع السابق ص ١٣٦ .

(٤) د/ صبحي تادرس قريصة، د/ مدحت محمد العقاد ((النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية)) الناشر: دار النهضة العربية للطباعة والنشر بيروت، ط/ بدون ١٩٨٣م ص٣٢٦ .

(٥) د/ أحمد جامع ((العلاقات الاقتصادية الدولية)) مرجع سابق ص٢١٣ .

(٦) د/ أحمد الغندور ((العلاقات الاقتصادية الدولية)) مرجع سابق ص٢٨ .

(٧) د/ أحمد جامع ((العلاقات الاقتصادية الدولية)) مرجع سابق ص٢١٥ .

واحدة، أوفي شكل أقساط، أما الفوائد التي تستحق عن هذا القرض وتحول إلى الخارج[١] ، فإنها تقيد في بند عوائد الاستثمارات في ميزان الخدمات.

٣- أوراق مالية:

ويقصد بها الأسهم والسندات التي يطلق عليها ((محفظة الاستثمارات))، أو ((استثمارات التوظيف)) للدلالة على الهدف منها وهو الحصول على إيراد لمالكها[٢]، -ويتم شراؤها من-سوق المال في الدول المختلفة، أو في الدولة نفسها بالنسبة لمقيمي الدول الأخرى[٣]، ويلاحظ أنه في حالة امتلاك المقيم في دولة ما لعدد من الاسهم يتيح له السيطرة على المشروع الذي أصدرها والتابع لدولة أخرى، فإننا نكون هنا أمام حالة من حالات الاستثمار المباشر-الذي سبق ذكره- وذلك باعتبار هذا المشروع قد أصبح تابعا لذلك المقيم، وقد تكون السندات خاصة، أوعامة بحسب ما إذا كانت الجهة المصدرة لها مشروعا خاصا، أم الحكومة، أو إحدى الهيئات العامة، أما من يحصل على هذه السندات فقد يكون فردا، أومشروعا، أوحكومة، أو هيئة عامة[٤] .

٤-رؤوس أموال أخرى:

ويشتمل هذا البند على مجموعة متنوعة من الاستثمارات طويلة الأجل أهمها مايتحقق خلال فترة الميزان من تغير في ملكية الأنصبة في المشروعات والتي لاتأخذ شكل أسهم، وأن لايكون موضعها في بند استثمار مباشر، أوبند أوراق مالية بحسب الأحوال، وفي الأنصبة في صندوق النقد الدولي وغيره من المنظمات المالية

---

[١] د/ فوزي منصور ((محاضرات في العلاقات الاقتصادية الدولية)) الناشر: دار النهضة العربية بيروت، ط/ بدون١٩٧٢م ص٣٦ .

[٢] د/ أحمد جامع ((العلاقات الاقتصادية الدولية)) مرجع سابق ص٢١٤ .

[٣] د/ أبوبكر متولي ((الاقتصاد الخارجي)) مرجع سابق ص٦ .

[٤] د/ أحمد جامع المرجع السابق ص٢١٤ .

الدولية، وفي ملكية العقارات غير التجاريـة، أمـا التجاريـة فمكانهـا بنـد اسـتثمار مباشر، وأخيرا في ملكية العلامات التجارية، وبراءات الاختراع [١] .

وبعد أن تعرفنا على الأنواع الرئيسية لرؤوس الأموال الدوليـة طويلـة الأجـل نتطرق الآن إلى كيفية تقييد هذه الأنواع في ميزان المدفوعات.

فـالقروض الرأسمالية الأجنبيـة، وأقسـاط سـداد القـروض الرأسماليـة الوطنيـة بالخـارج وكذلـك الاسـتثمارات الـتي يـأتي الأجـانب لإقامتهـا بـرؤوس أموالهـم ومباشرة أعمالها تسجل جميعا في الجانب الدائن في ميزان المدفوعـات؛ لأنهـا تمثـل أرصدة من العملات الأجنبية تتدفق إلى داخل البلـد، والعكـس بالنسـبة للقـروض الرأسمالية الوطنية إلى الأجانب، وأقســاط سـداد القـروض الرأسماليـة الأجنبيـة مـن جانب المواطنين، أو الحكومة، أوغير ذلك، وكذلك الاستثمارات الـتي يقـوم بهـا المواطنون من الأفراد والشركات في دول أجنبية، فجميع هذه التدفقات الرأسماليـة إلى خارج البلد تقيد في الجانب المدين في ميزان المدفوعات[٢] .

وقـد يتسـاءل البعـض مـا الـذي يدفـع الأفـراد والشـركات في دولـة مـا إلى الاستثمار في الخارج، أو إلى إقـراض الأجـانب؟ لمـاذا لايسـتثمرون داخـل بلدهـم ويقرضون أفرادهم وشركاتهم؟ والإجابة علـى ذلـك هـو أن الأفـراد والشـركات يلجأون إلى الاستثمارات في الخارج، أو إقراض الأجانب وذلـك عندمـا يتوقعـون أن معدل العائد من هذا الاستثمار والقروض في الخارج يكون أعلى عما يمكن أن يتحقق داخل بلدهم[٣]-أوعندما تكون البيئة الوطنية للاستثمار غير حميدة- .

ويلاحظ عندما يتم تصفية الاستثمارات الوطنية في الخارج فـإن النقـود الـتي يتسلمها المستثمرون تمثل تدفق رؤوس الأموال للداخل بالنسـبة للبلـد، وبـالعكس

---

[١] د/ أحمدجامع ((العلاقات الاقتصادية الدولية)) مرجع سابق ص٢١٥ .

[٢] د/ عبدالرحمن يسري ((مقدمة في الاقتصاد الدولي)) مرجع سابق ص١٣٧ .

[٣] د/ سامي خليل ((النظريات والسياسات النقدية والمالية)) مرجع سابق، ص٧٤٧ .

تمثل تصفية الاستثمارات الأجنبية في البلد تدفق رؤوس أموال للخارج بالنسبة لهذا البلد[١] .

ب–حركة رؤوس الأموال قصيرة الأجل:

Short Run Capital Movements

يقصد بحركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل انتقال رأس المال لفترات قصيرة من الزمن–تقل عن سنة–[٢] ويشتمل هذا البند على نوعين أساسين هما:

النوع الأول: حركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل التلقائية، أوالمستقلة:

تتم التحركات المستقلة لرؤوس الأموال قصيرة الأجل لأغراض عدة منها:

١–قدتقود التغيرات المتوقعةفي سعرصرف إحدىالعملات بعض الأفراد إلى محاولة تحقيق ربح من شرائهاعندمايعتقدون أنها رخيصة(توقعا بارتفاع قيمتها فيما بعد)أوبيعها عندما يعتقدون أنها غالية(توقعا بانخفاض قيمتها) مثل هذه التحركات تتميز بطابع المضاربة[٣]،وتسمى رؤوس الأموال المحمومة،أو النقود الساخنةHot Moneyوذلك لاستعدادها للتحرك السريع دوليا، ونظرا لآثارها الخطيرة وغير التوازنية على الاقتصاد القومي لدولة العملة حيث يمكنها أن تأخذ صورة الكارثة حين تتمثل في هروب العملات، أوحين تتمثل في تدفق ساحق للعملات[٤] .

٢–قد تقود الرغبة في تحقيق دخل أكبر، مثلا إلىشراء أصول أجنبية قصيرة الأجل (مثل أذونات الخزانة[٥] ، الأوراق التجارية[٦]) أو بايداع النقود لفترة

---

(١) د/ كامل بكري ((الاقتصاد الدولي)) مرجع سابق ص٦٥ .

(٢) د/ محمد خليل برعي ((مقدمة في الاقتصاد الدولي)) مرجع سابق ص٤٨ .

(٣) د/ كامل بكري المرجع السابق ص٦٩ .

(٤) د/ محمود الطنطاوي الباز ((دراسات في الاقتصاد الدولي)) مرجع سابق ص٢٠٩ .

(٥) أذونات الخزانة((هي عبارة عن سندات تصدرها الحكومة، وتكون عادة ذات آجال قصيرة جدا لاتتعدى تسعون يوما، وتعطي الحكومة فائدة منخفضة جدا على مثل هذا النوع من السندات)) د/محمد خليل برعي ((مقدمة في النقود والبنوك)) الناشر: المطبعة العالمية القاهرة، ط/ بدون ١٩٧٧م ص١٠٤–١٠٥ .

(٦) الأوراق التجارية: هي صكوك قابلة للتداول تمثل حقا نقديا وتستحق الدفع بمجرد الاطلاع، أوبعد أجل قصير=

قصيرة في أحد البنوك الأجنبية حيث يرتفع سعر الفائدة نسبياوذلك لتحقيق عوائد أكبر مما يمكن أن يتحقق من الاستثمارات قصيرة الأجل المماثلة داخل البلد[١]، ومثل هذه التحركات يمكن أن توصف بأنها مدفوعة بحافز تحقيق الربح[٢] .

٣-قد يقود الخوف من الحرب، أوعدم الاستقرار السياسي، أوالضرائب، أوالتضخم[٣]، أوالرقابة على النقد المقيمين في إحدى الدول، أوالأجانب الذين يمتلكون أصولا عينية في هذه الدولة إلى السعي لتصفية تلك الأصول وتحويل قيمتها هي والأصول الأخرى السائلة إلى الخارج مثل هذه التحركات تكون مدفوعة بالسعي وراء الأمان[٤]، ويمكن لها العودة من حيث أتت أو إلى مكان آخر عندما تجد الاطمئنان والفرص الأحسن للاستثمار، وقد تنقلب إلى رؤوس أموال طويلة الأجل[٥] .

النوع الثاني: حركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل الموازنة:

تتم التحركات الموازنة لرؤوس الأموال قصيرة الأجل لتسوية العجز، أو الفائض في ميزان المدفوعات، أي تستخدم بغرض تحقيق((التوازن الحسابي)) لميزان المدفوعات، وتضم العناصر التالية:

== ويجري العرف على قبولها كأداة للوفاء، والأوراق التجارية على نوعين: أوراق تستعمل كأداة ائتمان ووفاء كالكمبيالات والسند الإذني، وأوراق تستعمل كأداة وفاء فقط كالشيكات. انظر: د/ مصطفى كمال طه ((الوجيز في القانون التجاري)) الناشر: منشأة المعارف الإسكندرية ص٦، وانظر أيضا: د/ محمد فريد العريني ((القانون التجاري)) الناشر: دار المطبوعات الجامعية الإسكندرية ط/ الأولى ١٩٧٧م ص٨٧ .

(١) د/ عبدالرحمن يسري ((مقدمة في الاقتصاد الدولي)) مرجع سابق ص١٣٨ .

(٢) د/ كامل بكري ((الاقتصاد الدولي)) مرجع سابق ص٦٩ .

(٣) التضخم: هو ارتفاع مستمر في مستوى الأسعار،باري سيجل((النقود والبنوك والاقتصاد وجهة نظر النقديين)) ترجمة د/ طه عبدا لله منصور، د/عبدالفتاح عبدالمجيد، الناشر: دار المريخ، ط/ بدون الرياض ١٩٨٧م ص٥٥٤ .

(٤) د/ كامل بكري المرجع السابق ص٦٩ .

(٥) د/ أبوبكر متولي ((الاقتصاد الخارجي)) مرجع سابق ص٥ .

١-الذهب النقدي: Monetary Gold

يوجد الذهب النقدي لدى السلطات النقدية (وزارة الخزانة، البنك المركزي) ويجب تمييز الذهب النقدي عن الذهب غير النقدي الذي يمتلكه الأفراد أوالشركات، أوالحكومات المنتجة له، ويتم التعامل فيه بغرض البيع والشراء، فأما الذهب الغير نقدي يعامل على أنه سلعة عادية، وتقيد صادراته في الميزان التجاري مثل أي صادرات وواردات سلعية[1]، أما حركات الذهب النقدي تعتبر ذات طبيعة موازنة دائما فلايلجأ البلد إلى تصديره إلاّ عند قصور إيرادات البلد من المعاملات الاقتصادية الأخرى عن الوفاء بالمدفوعات الناجمة عن هذه المعاملات-(حالة عجز)-وبالعكس لايلجأ البلد إلى استيراد الذهب إلا عندما تزيد إيرادات البلد من المعاملات الاقتصادية الأخرى عن مدفوعاته من هذه المعاملات-(حالة فائض)[2]، وبالتالي يعتبر خروجا، أودخولا لرأس المال، ومن ثم يسجل في حساب التحويلات الرأسمالية[3] .

وأساس قيام الذهب بالوظيفة النقدية هو مايتمتع به على الصعيد العالمي من قابلية عامة في الوفاء بالالتزامات الدولية[4] .

ويلاحظ أن تصدير واستيراد الذهب النقدي قد يحدث دون أن ينتقل المعدن فعليا، بل يكتفى بنقل ملكيته من دولة لأخرى مع بقائه في نفس المكان، فتصدير الذهب مثلا قد يأخذ شكل نقل ملكيته ذهب موجود في الخارج، أوالداخل إلى دولة أخرى، واستيراد الذهب قد يأخذ شكل الحصول على ملكية ذهب دون أن يحدث استيراد فعلي، ويطلق على هذه العملية تعبير Ear Marking[5]

---

[1] د/ عبدالرحمن يسري ((مقدمة في الاقتصاد الدولي)) مرجع سابق ص١٤٠ .

[2] د/ أحمد الغندور ((العلاقات الاقتصادية الدولية)) مرجع سابق ص٣١ .

[3] د/ محمد خليل برعي ((مقدمة في الاقتصاد الدولي)) مرجع سابق ص٥٠ .

[4] د/ أحمد الغندور المرجع السابق ص٣٠ .

[5] د/زكريا أحمدنصر((العلاقات الاقتصادية الدولية)) مرجع سابق، ص٩٣.

وذلك لتفادي مشاكل التحرك المادي[١] .

٢-رصيد العملات الأجنبية والودائع الجارية التي تحتفظ بها السلطات النقدية والبنوك التجارية التي تقع تحت رقابتها لدى البنوك الأجنبية، وكذلك الأصول الأجنبية قصيرة الأجل (مثل أذونات الخزانة الأجنبية، والأوراق التجارية الأجنبية) وهي تمثل التزامات على الحكومات الأجنبية والمواطنين الأجانب تجاه الدولة[٢]، والتغير فيها يستخدم لتسوية العجز، أوالفائض في ميزان المدفوعات.

ويتم تسوية العجز في ميزان المدفوعات عن طريق نقص الرصيد من العملات الأجنبية، والودائع الجارية لدى البنوك الأجنبية، أونقصان الأصول الأجنبية قصيرة الأجل التي تملكها السلطات النقدية، أوكليهما معا؛ لأن هذا سيؤدي إلى تدفقات رؤوس الأموال قصيرة الأجل إلى داخل البلد وبالتالي تقيد في الجانب الدائن في ميزان المدفوعات، ويحدث العكس في حالة وجود فائض في ميزان المدفوعات .

٣-الودائع التي تحتفظ بها السلطات الأجنبية والبنوك الأجنبية لدى البنوك الوطنية، وكذلك الأصول الوطنية قصيرة الأجل(أذونات خزانة الدولة، والأوراق التجارية التي تمثل التزامات على الحكومة والمواطنين المقيمين) التي تحتفظ بها السلطات الأجنبية والبنوك الأجنبية، كل هذه تمثل التزامات لأجل قصير تجاه الدول الأجنبية، والتغير فيها يستخدم أيضا لتسوية العجز، أوالفائض في ميزان المدفوعات[٣] .

وتتم تسوية العجز في هذه الحالة عن طريق زيادة الودائع الأجنبية لدى البنوك الوطنية، أوزيادة الالتزامات قصيرة الأجل على الدولة، أوكلاهما معا والتي

---

[١] د/ محمود الطنطاوي الباز ((دراسات في الاقتصاد الدولي)) مرجع سابق ص٢١٠ .

[٢] د/ عبدالرحمن يسري ((مقدمة في الاقتصاد الدولي)) مرجع سابق ص١٤٠-١٤١ .

[٣] المرجع السابق ص١٤١ .

تؤدي إلى تدفقات رؤوس الأموال قصيرة الأجل إلى داخل البلد وبالتالي تقيد في الجانب الدائن في ميزان المدفوعات، ويحدث العكس في حالة وجود فائض في ميزان المدفوعات.

وباختصار يتمثل تدفق رؤوس الأموال القصيرة الأجل إلى الخارج في زيادة الأصول الأجنبية، أونقصان الالتزامات الخارجية القصيرة الأجل للمقيمين في البلد وبالمثل يتمثل تدفق رؤوس الأموال القصيرة الأجل إلى الداخل في نقصان الأصول الأجنبية، أوزيادة الالتزامات الخارجية القصيرة الأجل للمقيمين في البلد[١] .

٤-قروض قصيرة الأجل:

وتشمل أية قروض تنظم خصيصا بالاتفاق بين السلطات النقدية والبلدان الأجنبية لتسوية العجز في ميزان المدفوعات[٢]، وقد تلجأ الدولة إلى السحب من موارد صندوق النقد الدولي[٣]، المسموح للدولة باستخدامها وفقا للاتفاقية[٤]، والسحب من هذه الموارد تخضع لشروط معينة ينظمها الصندوق[٥] .

ويعد هذا بالطبع دخولا لرأس المال، وزيادة المتحصلات الممكن استخدامها في تسوية العجز[٦] .

ويتم التقييد في هذه الحالة في الجانب الدائن لميزان المدفوعات، ويحدث العكس في حالة الفائض .

---

(١) د/ صبحي تادرس قريصة، د/ كامل عبدالمقصود بكري ((النقود والبنوك والتجارية الخارجية)) الناشر: دار الجامعات المصرية، ط/ بدون ١٩٧٥م، ص٣٨٢ .

(٢) د/ عبدالرحمن يسري ((مقدمة في الاقتصاد الدولي)) مرجع سابق ص١٤١ .

(٣) د/ علي حافظ منصور ((اقتصاديات التجارة الدولية)) مرجع سابق ص٧٩ .

(٤) د/ عبدالرحمن يسري المرجع السابق ص١٤١ .

(٥) د/ علي حافظ منصور المرجع السابق ص٨٠ .

(٦) المرجع السابق ص ٨٠ .

ويعتمد استخدام أحد أوكل هذه المصادر على مقدار الموجود منها وعلى نوع العملة، وعلى نظام الصرف الأجنبي الذي تتبعه الدولة من جهة، وعلى مدى تقدم الاقتصاد القومي ومتانة مركزه المالي من الجهة الأخرى[١] .

٥-بند السهو والخطأ:

في الواقع يوجد بعض المعاملات التي يصعب تكييفها تحت أحد البنود السابقة، كما أن اتباع اسلوب القيد المزدوج من شأنه حتمية التعادل الحسابي بين الجانب المدين والجانب الدائن من ميزان المدفوعات[٢]، ولكن قلما يتحقق هذا عمليا، ذلك أن الاحصاءات التي يؤسس عليها ميزان المدفوعات تنبني بدرجة كبيرة على التقدير، ومن ثم فإنه كثيرا مايؤدي إلى الخطأ في تقدير قيم المعاملات المختلفة، أوعدم دخول بعضها كلية في الحساب إلى التفاوت بين صافي الزيادة، أوالعجز في المدفوعات الجارية، والتحويلات الرأسمالية الطويلة الأجل، ولهذا السبب تحتوي موازين المدفوعات على بند خاص يعوض بقيد إيجابي(دائن) أوسلبي (مدين) فيه عن ذلك التفاوت الذي ماكان لينشأ لو انتفى الخطأ في الحصر أوالتقدير، ويطلق عليه بند السهو والخطأ [٣] .

فبند السهو والخطأ إذاً:هو عبارة عن الرصيد الصافي اللازم لتساوي الجانب الدائن مع الجانب المدين من ميزان المدفوعات[٤]، وبالطبع فإن مكان قيد قيمة هذا البند هوالجانب الأقل في الميزان سواء كان الدائن، أم المدين؛ وذلك حتى يتعادل الجانبان كما هو محتم [٥] .

---

[١] د/ أبوبكر متولي ((الاقتصاد الدولي)) مرجع سابق ص١٧ .

[٢] د/ محمود الطنطاوي الباز ((دراسات في الاقتصاد الدولي)) مرجع سابق ص٢١١ .

[٣] د/ محمد زكي شافعي ((مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية)) مرجع سابق ص٧٠ .

[٤] د/ عطية المهدي الفيتوري ((الاقتصاد الدولي)) منشورات مركز بحوث العلوم الاقتصادية، جامعة قاريونس، ط/ بدون ص١٥١ .

[٥] د/ أحمد جامع ((العلاقات الاقتصادية الدولية)) مرجع سابق ص٢٢١ .

وهذا البند لايجب اهماله فهو قد يخفي حقائق خطيرة إذ يمكن أن يندرج تحته عمليات مديونية خطيرة تجاه الخارج، أوالعكس[1] .

ولايعني تقسيمنا لميزان المدفوعات إلى الأقسام المشار إليها أنه من الممكن أن نقتصر على أحد هذه الأقسام في دراستنا للعلاقات الاقتصادية الدولية دون النظر إلى بقية الأقسام إذ أن أي قسم منها لايكفي وحده لإعطائه فكرة دقيقة عن المركز الاقتصادي للبلد قبل الخارج، فميزان المدفوعات وحدة تتكامل أجزاؤها المختلفة ولا دلالة لأي جزء منها بغير اعتبار بقية الأجزاء [2] .

---

(١) د/ محمود الطنطاوي الباز ((دراسات في الاقتصاد الدولي)) مرجع سابق ص٢١١ .

(٢) د/ حسن كمال حسين ((أصول التجارة الدولية)) الناشر: مكتبة النهضة المصرية القاهرة، ط/ بدون ١٩٦٩م ص٨٣ .

ولإيضاح ماسبق نورد صورة مفصلة لميزان المدفوعات على النحو التالي:

نوع الحساب	دائن (+)	مدين (−)	صافي الدائن(+) أو المدين (−)
أولا: حساب العمليات الجارية			
أ-الميزان التجاري			
الصادرات السلعية			
الواردات السلعية			
ب-ميزان الخدمات			
النقل			
التأمين			
السفر			
دخل الاستثمارات			
خدمات حكومية			
خدمات متنوعة			
ج-التحويلات من جانب واحد			
التحويلات الخاصة			
الهبات والتبرعات والإعانات			
التحويلات الحكومية			

التعويضات			
المنح و المساعدات			
ثانيا: حساب التحويلات الرأسمالية			
أ-حركة رؤوس الأموال طويلة الأجل			
الاستثمار المباشر			
قروض طويلة الأجل			
أوراق مالية			
رؤوس أموال أخرى			
ب-حركة رؤوس الأموال قصيرة الأجل			
ودائع جارية			
أصول قصيرة الأجل			
قروض قصيرة الأجل			
الذهب النقدي			
السهو والخطأ			

المبحث الثالث: التوازن في ميزان المدفوعات:

ويشتمل على مطلبين :

المطلب الأول: التوازن الحسابي لميزان المدفوعات.

المطلب الثاني: التوازن الاقتصادي لميزان المدفوعات.

المطلب الأول: التوازن الحسابي لميزان المدفوعات:

بينا أن ميزان المدفوعات ليس إلاّ سجلا لجميع المعاملات الاقتصادية التي تمت بين المقيمين في البلد وغير المقيمين فيه خلال مدة معينة[١]. كما أنه[٢] :

أ-إذا كان ميزان المعاملات الجارية في حالة عجز فإن ميزان التحويلات الرأسمالية لابد وأن يكون وبنفس القيمة في حالة فائض.

ب-إذا كان ميزان المعاملات الجارية في حالة فائض فإن ميزان التحويلات الرأسمالية لابد وأن يكون في حالة عجز وبنفس القيمة.

جـ-إذا كان ميزان المعاملات الجارية في حالة توازن فإن ميزان التحويلات الرأسمالية لابد هو الآخر وأن يكون في حالة توازن.

وإذا فشلت التسجيلات الفعلية، أو المقدرة للمعاملات في أن تحقيق التوازن الحسابي فإن بند السهو والخطأ كما سبق بيانه سيتكفل بتحقيق ذلك[٣] .

إضافة إلى ذلك فإن قيد العمليات المختلفة في ميزان المدفوعات إنما يتم وفق أسلوب القيد المزدوج، وهو الذي يعني أن كل عملية تسجل مرتين في الميزان، مرة في جانب المتحصلات(دائن)، ومرة في جانب المدفوعات(مدين)[٤] .

وبناء على هذا كله لابد وأن يكون مجموع جانب المتحصلات مساويا تماما لمجموع جانب المدفوعات، ومن ثم يكون الميزان في حالة توازن، ويعبر عن هذا

---

(١) د/ أحمد الغندور ((العلاقات الاقتصادية الدولية)) مرجع سابق ص٣٥ .

(٢) د/ العشري حسين درويش ((التجارة الخارجية)) مرجع سابق ص٧٣ .

(٣) د/ كامل بكري ((الاقتصاد الدولي)) مرجع سابق ص٧٤ .

(٤) د/ محمد خليل برعي ((مقدمة في الاقتصاد الدولي)) مرجع سابق ص٥٠ .

بـ(حتمية التوازن الحسابي للميزان)، وترجع حتمية هذا التوازن إلى الدور الذي تلعبه حركات رؤوس الأموال الموازنة[١] ، حيث تتكفل بمواجهة العجز، أوالفائض في ميزان المعاملات الجارية ورؤوس الأموال المستقلة، ويلاحظ أن التعادل الحتمي بين مجموع البنود المدينة، ومجموع البنود الدائنة في ميزان المدفوعات ليس له أي مغزى اقتصادي على الإطلاق، ولايخبرنا بشيئ عن حالة المركز الاقتصادي الخارجي للبلد، فهذا التعادل مفروض سواء تحسن المركز الاقتصادي الخارجي، أم ساء[٢] .

وبالطبع لايشترط أن تتساوى القيود في الجانب الدائن في كل قسم من أقسام ميزان المدفوعات مع الجانب المدين منه، فمثلا قد يحقق الميزان التجاري فائضا، أي أن الصادرات تفوق الواردات في حين أن ميزان الخدمات يمكن أن يحقق عجزا، أي أن الواردات الغير منظورة أكثر من الصادرات، وهكذا بالنسبة لباقي مفردات ميزان المدفوعات، ومن ثم لايشترط ولايمكن تصور توازن كل ميزان من موازين المدفوعات على حدة[٣] .

والسبب هو استقلال العمليات التي تدون في جانبيهما عن بعضهما استقلالا تاما[٤] .

المطلب الثاني: التوازن الاقتصادي لميزان المدفوعات:

ذكرنا أن الجانب الدائن من ميزان المدفوعات لابد وأن يتعادل حاسبيا مع الجانب المدين، ومع ذلك فعادة مانسمع، أونقرأ أن ميزان مدفوعات هذه الدولة، أوتلك في حالة فائض، أوعجز، فكيف يتم تفسير ذلك؟

---

[١] د/ أحمد الغندور ((العلاقات الاقتصادية الدولية)) مرجع سابق ص٣٦ .

[٢] د/ كامل بكري ((الاقتصاد الدولي)) مرجع سابق ص٧٤ .

[٣] د/ علي حافظ منصور ((اقتصاديات التجارة الدولية)) مرجع سابق ص٧٨.

[٤] د/ محمد زكي المسير ((مقدمة في الاقتصاديات الدولية واقتصاديات النقود)) مرجع سابق ص١٨٦ .

للإجابة عن هذا التساؤل ينبغي التفريق بين مفهوم التعادل المحاسبي ومفهوم التوازن الاقتصادي لميزان المدفوعات، فعلى حين يستوجب الأول تعادل كل بنود-المتحصلات والمدفوعات-بعد اضافة بند السهو والخطأ فإن الثاني يستوجب تعادل-متحصلات ومدفوعات-بنود معينة من الميزان، ولذلك فإن تعادل جانبي ميزان المدفوعات بالمفهوم المحاسبي لايعني بالضرورة توازنه بالمفهوم الاقتصادي[١]؛ لأن المساواة الحسابية مفروضة والتعادل لازم بين العناصر الدائنة والعناصر المدينة في الميزان سواء حسن مركز الدولة الاقتصادي الخارجي، أم ساء، وسواء تلاءمت أوضاعها الاقتصادية الداخلية مع مقتضيات مركزها الاقتصادي العالمي، أم تناقضت معها[٢] .

إذا ماهي المكونات الفردية؟ أوالبنود المعينة؟ التي إن استخلصناها من ميزان المدفوعات، فإن مقارنة القيمة الكلية للجانب الدائن فيها بالقيمة الكلية للجانب المدين منها إنما يتيح لنا وصف الميزان بأنه متوازن، أومختل.

إن الإجابة على هذا السؤال إنما تكمن في إجراء تمييز مابين نوعين من العمليات في داخل ميزان المدفوعات بحسب الهدف من إجرائها، النوع الأول هو عمليات تلقائية، أومستقلة، والنوع الثاني هو عمليات تعويضية، أوموازنة[٣] .

أما العمليات التلقائية، أو المستقلة فهي تلك التي تجري لذاتها وبغض النظر عن الوضع الإجمالي للميزان، وذلك نظرا لما تحققه من ربح، أومن اشباع لمن يقوم بها[٤]، وتتمتع بصفة الدورية والتكرار[٥]، وتتمثل بعمليات الحساب الجاري

---

(١) د/ محمود يونس ((مقدمة في نظرية التجارة الدولية)) مرجع سابق ص١٣٨ .

(٢) د/ محمد زكي شافعي ((مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية)) مرجع سابق ص١٠٢ .

(٣) د/ أحمد جامع ((العلاقات الاقتصادية الدولية)) مرجع سابق ص٢٢٦ .

(٤) المرجع السابق ص٢٢٦.

(٥) د/ سامي عفيفي حاتم ((التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم)) الناشر: ص١٣٣ .

الميزان التجاري، ميزان الخدمات، التحويلات من جانب واحد) وتحركـات رأس المال طويل الأجل[١]، بالإضافة إلى أن بعض تحركات رأس المال قصـير الأجـل إذا مااستهدفت الربح من المضاربة، أوالحصول على عائد أعلى فإنهـا تعتـبر مـن قبيـل العمليات المستقلة[٢] .

أما العمليات التعويضية، أوالموازنة فهي تلك التي لاتجري لذاتها[٣]، ولاتتمتع بصفة الدورية، أوالتكرار[٤] ، وإنما تتوقف على العمليات المستقلة، إذ تتم لتسـوية الفروق بين الحسابات المستقلة الدائنة والمدينة، وتتمثل في حركة رأس المـال قصير الأجل على هيئة قروض وتغـير في طبيعـة الأرصـدة الأجنبيـة وفي حركـة الذهـب للأغراض النقدية[٥]، وفي تحركات بعض رؤوس الأموال طويلة الأجل كـالقروض إذا ما كان الهـدف منهـا سـد عجـز مزمـن مثـلا[٦]، فـالتوازن الاقتصـادي لميزان المدفوعات إذا إنما يقتضي الاعتداد بالمعـاملات المسـتقلة دون المعـاملات الموازنـة، وعلى ذلك يوصف ميزان المدفوعات بأنه متوازن، أومختل اقتصاديـا عندمـا يركـز النظر على العمليات التلقائية، أوالمستقلة وحدها دون غيرها[٧] .

فيقال: بإن ميزان المدفوعات في حالة توازن اقتصادي إذا كانت المتحصـلات من العمليات المستقلة متساوية مع المدفوعات من العمليات المستقلة[٨] .

---

(١) د/ اسكندر مصطفى النجار ((مقدمة للعلاقات الاقتصادية الدولية)) مرجع سابق ص١٢١ .

(٢) د/ أبوبكر متولي ((الاقتصاد الخارجي)) مرجع سابق ص١٥ .

(٣) د/ أحمد جامع ((العلاقات الاقتصادية الدولية)) مرجع سابق ص٢٢٦ .

(٤) د/ سامي عفيفي حاتم ((التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم)) مرجع سابق ص١٣٣ .

(٥) د/ اسكندر مصطفى النجار ((مقدمة للعلاقات الاقتصادية الدولية)) مرجع سابق ص١٢١ .

(٦) د/ أبوبكر متولي ((الاقتصاد الخارجي)) مرجع سابق ص١٥ .

(٧) د/ أحمد جامع ((العلاقات الاقتصادية الدولية)) مرجع سابق ص٢٢٦ .

(٨) د/ محمد عثمان مصطفى ((اقتصاديات التجارة الخارجية)) الناشر: دار المختار للنشر والتوزيع، ط/ بدون ١٩٨٤م ص١٢٢ .

وعلى العكس من ذلك فإنه إذا أسفرت المعاملات الاقتصادية الدولية للبلد عن وجود عجز، أوفائض-في مجموع العمليات المستقلة-فإن الميزان يكون في حالة اختلال[١] .

لكن إذا لاحظنا ميزان مدفوعات بلد ما لفترة معينة ووجدنا أن المتحصلات من العمليات المستقلة متساوية مع المدفوعات من العمليات المستقلة فهل يمكننا أن نستنتج أن ميزان مدفوعات هذا البلد في حالة توازن ؟

ينبغي أن نتأكد من أن التوازن بهذا المفهوم الاقتصادي له أركان التوازن الحقيقي الذي يتحقق في ظل ظروف اقتصادية ملائمة، وسياسة تجارية سليمة، وليس بمجرد((توازن ظاهري)) أومصطنع استهدفته السياسة الحكومية للبلد ونجحت في تحقيقه بإجراءات استثنائية، وبغض النظر عن استمرار سريان الظروف غير الملائمة التي يمر بها النشاط الاقتصادي داخليا وخارجيا[٢]، أي يشترط أن لايكون هذا التوازن قد تحقق عن طريق الرقابة المباشرة على التجارة الخارجية، ولايكون هذا التوازن الخارجي قد تحقق عن طريق اختلال داخلي باتباع سياسة انكماشية في الداخل تؤدي إلى انتشار البطالة وانخفاض الدخول انخفاضا كبيرا، وأن لايكون هذا التوازن في ميزان المدفوعات قد تحقق عن طريق تخفيض مستمر في قيمة العملة الوطنية بالنسبة للعملات الأجنبية[٣]؛ لأن مثل هذا التوازن الظاهري ليس له أهمية من الناحية الاقتصادية، ولايتوقع له أن يدوم في الأجل الطويل حيث يخفي وراءه اختلالا أكيدا في النشاط الاقتصادي للبلد مايلبث أن يتضح للعيان[٤] .

---

(١) د/ أحمد الغندور ((العلاقات الاقتصادية الدولية)) مرجع سابق ص٢٠٨ .

(٢) د/ عبدالرحمن يسري ((مقدمة في الاقتصاد الدولي)) مرجع سابق ص١٥١ .

(٣) د/ محمد عبد العزيز عجيمة ((الاقتصاد الدولي)) مرجع سابق، ص٦٦.

(٤) د/ عبدالرحمن يسري ((مقدمة في الاقتصاد الدولي)) مرجع سابق ص١٥١ .

فليس المهم إذا أن يتساوى جانب المتحصلات من العمليات المستقلة مع جانب المدفوعات من العمليات المستقلة، ولكن المهم هو تحليل الكيفية، أوالطريقة التي تحقق بها هذا التساوي[١] .

هذا هو المعنى الاقتصادي للتوازن في ميزان المدفوعات، وهو مما لاشك فيه يختلف كثيرا عن معنى التوازن الحسابي .

---

[١] د/ العشري حسين درويش ((التجارة الخارجية)) مرجع سابق ص٧٤ .

فهرس الموضوعات

الموضـــــوع	رقم الصفحة
المقــدمــــة	د
الفصل التمهيدي	١-٣٩
المبحث الأول: مفهوم ميزان المدفوعات	٢
المبحث الثاني: مكونات ميزان المدفوعات	١٠
أولا: حساب العمليات الجارية	١١
أ-الميزان التجاري	١١
ب-ميزان الخدمات	١٣
جـ-التحويلات من جانب واحد	١٨
ثانيا: حساب التحويلات الرأسمالية	٢٠
أ-حركة رؤوس الأموال طويلة الأجل	٢١
ب-حركة رؤوس الأموال قصيرة الأجل	٢٥
المبحث الثالث: التوازن في ميزان المدفوعات	٣٤
المطلب الأول: التوازن الحسابي لميزان المدفوعات	٣٤
المطلب الثاني: التوازن الاقتصادي لميزان المدفوعات	٣٥
الفصل الأول: الاختلال الخارجي أنواعه وأسبابه وآثاره	٤٠-١٢٤
المبحث الأول: خصائص اقتصاديات الدول الإسلامية	٤١
المطلب الأول: انخفاض مستوى المعيشة	٤١
الفرع الأول: انخفاض الدخل القومي ومتوسط نصيب الفرد منه	٤٢

الموضـــــــــــوع	رقم الصفحة
الفرع الثاني: مستوى الاستهلاك	٤٧
المطلب الثاني: الندرة النسبية لرأس المال	٥٠
المطلب الثالث: إنتشار البطالة	٥٤
المطلب الرابع: التبعية الاقتصادية للخارج	٦١
المطلب الخامس: التخصص في منتج أولي واحد أو أكثر	٧٠
الفرع الأول: التقلبات قصيرة المدى	٧٠
الفرع الثاني: التقلبات طويلة المدى	٧٢
المبحث الثاني: أنواع واسباب الاختلال في ميزان المدفوعات	٧٧
المطلب الأول: أنواع الاختلال في ميزان المدفوعات	٧٨
أولا: العوامل الاقتصادية	٧٩
ثانيا: العوامل السياسية	٩٣
ثالثا: العوامل الاجتماعية	٩٦
المطلب الثاني: أسباب اختلال موازين مدفوعات الدول الإسلامية	١٠٠
المبحث الثالث: الآثار الاقتصادية للاختلال ميزان المدفوعات	١٠٣
المطلب الأول: أثر الاختلال على الدخل القومي	١٠٤
المطلب الثاني: أثر الاختلال على الاحتياطيات الدولية	١٠٨
المطلب الثالث: أثر الاختلال على العملة المحلية	١١٢
المطلب الرابع: أثر الاختلال على القروض الدولية	١١٨
الفصل الثاني: وسائل علاج الاختلال في الاقتصاد الوضعي	١٢٥-٢٦٩
المبحث الأول: نظريات التوازن في ظل الأنظمة النقدية	١٢٦
المطلب الأول: توازن ميزان المدفوعات في ظل قاعدة الذهب	١٢٧

الموضـــــــــوع	رقم الصفحة
الانتقادات الموجهة إلى نظرية التوازن في ظل قاعدة الذهب الدولية	١٣٦
المطلب الثاني: توازن ميزان المدفوعات في ظل العملات الورقية	١٣٩
الانتقادات الموجهة إلى نظرية التوازن في ظل العملات الورقية	١٤٣
المطلب الثالث:توازن ميزان المدفوعات في ظل الرقابة على الصرف	١٤٦
الانتقادات الموجهة إلى الرقابة على الصرف	١٥٢
المبحث الثاني: النظرية الكينزية في توازن ميزان المدفوعات	١٥٥
أثر التغير في الدخل القومي في اقتصاد مغلق	١٥٦
أثر التغير في الدخل القومي في اقتصاد مفتوح	١٦٢
أثر المضاعف على الفائض	١٦٥
أثر المضاعف على العجز	١٦٩
دورتقلبات الدخل القومي في استعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات	١٧٠
أولا: في حالة وجود فائض	١٧١
ثانيا: في حالة وجود عجز	١٧١
الآثار المتولدة عن تغيرات الدخل على الميزان التجاري	١٧٣
الانتقادات الموجهة إلى النظرية الكينزية	١٧٣
المبحث الثالث: سياسات التوازن في برامج التصحيح المعاصر	١٧٦
المطلب الأول: صندوق النقد الدولي	١٧٧
المطلب الثاني: البنك الدولي للإنشاء والتنمية	١٨٢
المطلب الثالث: برامج التصحيح الاقتصادي المعاصر	١٨٦
الفرع الأول: جانب إدارة الطلب الكلي	١٨٨
البند الأول: منهج الاستيعاب(السياسة المالية)	١٨٩

الموضـــــــــوع	رقم الصفحة
تجميد الوظائف وتخفيض أجور الموظفين في القطاع العام	١٩١
تقليص دور القطاع العام وفسح المجال للقطاع الخاص	١٩٢
الانتقادات الموجهة لسياسة تقليص دور القطاع العام	١٩٤
إلغاء الدعم الحكومي للسلع الأساسية	١٩٦
الانتقادات الموجهة لسياسة إلغاء الدعم الحكومي للسلع الأساسية	١٩٧
البند الثاني: السياسة النقدية	١٩٨
المنهج النقـــــدي	١٩٨
الانتقادات الموجهة للمنهج النقدي	٢٠١
رفع أسعار الفائدة	٢٠٢
الانتقادات الموجهة لسياسة رفع أسعار الفائدة	٢٠٣
الفرع الثاني: جانب العرض الكلي	٢٠٤
البند الأول: إزالة التشوهات السعرية	٢٠٥
الانتقادات الموجهة لسياسة إزالة التشوهات السعرية	٢٠٧
البند الثاني: تخفيض قيمة العملة المحلية	٢٠٨
الانتقادات الموجهة لسياسة تخفيض قيمة العملة المحلية	٢١٥
البند الثالث: تحرير التجارة	٢٢١
الانتقادات الموجهة لسياسة تحرير التجارة	٢٢٢
الانتقادات العامةللسياسات التصحيحيةالمعاصرةفي معالجة اختلال ميزان المدفوعات	٢٢٥
المبحث الرابع: موقف الاقتصاد الإسلامي من وسائل معالجة الاختلال في الاقتصاد الوضعي	٢٢٩

الموضـــــــــوع	رقم الصفحة
المطلب الأول: موقف الاقتصاد الإسلامي من نظريـات التـوازن في ظل الأنظمة النقدية المختلفة	٢٣٠
المطلب الثاني: موقف الاقتصاد الإسلامي من النظرية الكينزية	٢٣٤
المطلب الثالث: موقف الاقتصاد الإسلامي من برامج التصحيح...	٢٤٢
الفرع الأول: جانب إدارة الطلب الكلي	٢٤٢
البند الأول: إلغاء الدعم عن السلع الأساسية	٢٤٢
البند الثاني: تخفيض أجور الموظفين والعاملين في القطاع العام	٢٤٦
البند الثالث: تقليص دورالقطاع العام وفسح المجال للقطاع الخاص	٢٤٧
البند الرابع: رفع أسعار الفائدة	٢٥٥
تحريم أسعار الفائدة بالقرآن	٢٥٥
تحريم الربا بالسنة	٢٥٦
تحريم الربا بالإجماع	٢٥٧
الفرع الثاني: جانب العرض الكلي	٢٦٠
البند الأول: التشوهات السعرية	٢٦٠
البند الثاني: تخفيض قيمة العملة المحلية	٢٦٣
البند الثالث: تحرير التجارة	٢٦٥
الفصل الثالث: الوسائل المقترحة لمعالجة الاختلال في الاقتصاد الإســـــــــلامي	٢٧٠-٣٣٠
المبحث الأول: الوسائل المقترحة لمعالجة الاختلال داخليا	٢٧١
أولا: الإلتزام بالشريعة الإسلامية	٢٧١

الموضـــــــوع	رقم الصفحة
ثانيا: تخفيض النفقات العامة	٢٧٤
ثالثا: العمل على قيام المصارف الإسلامية	٢٧٧
رابعا: تنويع الهيكل الإنتاجي	٢٨٠
أ-النشاط الزراعي	٢٨٣
ب-النشاط الصناعي	٢٨٩
جـ-النشاط التجاري	٢٩٦
خامسا: وقف القروض الربوية	٢٩٩
المبحث الثاني: الوسائل المقترحة لمعالجة الاختلال خارجيا	٣٠٣
أولا: إنشاء المشروعات الاقتصادية المشتركة	٣٠٧
ثانيا: الدعم الجماعي لعمليات تمويل التجارة الخارجية بين الدول الإسلامية	٣١٢
١-البنك الإسلامي للتنمية	٣١٣
٢-الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة وتبادل السلع	٣١٩
٣-المركز الإسلامي لتنمية التجارة	٣٢٠
ثالثا: الاتجاه نحو إقامة اتحادات للمنتجين والمستهلكين	٣٢١
رابعا: إنشاء اتحاد إسلامي لتسوية المدفوعات الجارية بين الدول الإسلامية	٣٢٣
خامسا: إنشاء مركز لتبادل المعلومات التجارية بين الدول الإسلامية	٣٢٥
سادسا: قيام السوق الإسلامية المشتركة	٣٢٦
الخاتمة	٣٣١

رقم الصفحة	الموضـــــــــــوع
٣٣٩	الملحــــق الإحصائي
٣٦٠	فهرس الآيـــات القرآنيـــــة
٣٦٢	فهرس الأحاديث النبويـــــة
٣٦٣	فهرس الجــداول والأشكـــال
٣٦٦	قائمة المصادر والمراجع العربيـــــة
٣٨٣	الرسائل الجامعيـــــة
٣٨٥	قائمة البحوث والندوات والدوريات والتقارير
٣٩٤	قائمة المصادر والمراجع الإنجليزية